المستثمر

صوت المستثمر الجزائري

يومية وطنية جزائرية

الأثنين 17 جويلية 2023 — السنة الثانية - العدد 303 - الثمن 15دج

الجزائر-قطر: علاقات تاريخية متميزة وشراكة استراتيجية واعدة

5

ملف

زيارة الرئيس تبون إلى الصين ..

خطوةٌ جديدَة نحو مجتمع "المصير المُشترك"

9

طاقة

سوناطراك تبرم مذكرة تفاهم مع شركة البترول للكونغو برازافيل

12

إنتاج صيدلاني

المصالح المختصة تواصل العمل لتزويد السوق بالأدوية والمستلزمات الطبية

12

ملف

منجمُ غار جبيلات وميناء الحمدانيَّة...

جوهَرتا الاستثمارات الصينية في الجزائر

2

مُساهمات

التعاونُ الأخويّ بين الصين والجزائر

3

الدكتورة: جينيان وانغ

زميل بحث مشارك بمعهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية باحثة في القضايا السياسية والاجتماعية للبلدان العربية

زيارةُ الرَّئيس تبون .. نحو خلقِ ميزةٍ جيوبولتيكيَّة

7

الدكتور: هيي تسينغ تسو

خبير ومستشار دولي لبناء العلاقات الحكومية والتجارية في هونغ كونغ والصين وتايوان وماكاو. متخصص في الحيلة الصينية الكلاسيكية والاستراتيجية والربط. هونغ كونغ

زيارةُ الرَّئيس تبون .. "المصِير المُشترك"

9

حسين العسكري

نائب رئيس معهد الحزام والطريق في السويد و زميل بحث متميز في معهد غواندونغ للاستراتيجيات العالمية في جامعة غواندونج وفي جامعة شيان في الصين.

أكاديمية IRACADEMY بالمعهد العالي للعلوم...

إصرارٌ على تعليم اللغة الصينية

IRACADEMY By HIS University

6

الربط ما عبر الأقاليمي.. "مبادرة الحزام والطريق"

8

الدكتور: جلة سماعين

أستاذ وباحث متخصص في العلاقات الدولية وشؤون الأوراسيا كاتب ومترجم رئيس التحرير

منظمةُ شانغهاي للتعاون "نحو منظَّمة تعاونٍ آمِنة"

5

إليزابيث بيتروفا

خبيرة في شؤون منظمة شنغهاي للتعاون، وعالمة سيتيس-بريكس، والمديرة التنفيذية لمركز الدبلوماسية المبتكرة لتكتل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.

منجمُ غار جبيلات وميناء الحمدانيَّة...

جوهَرتَا الاستثمارات الصينية في الجزائر

إعداد: براهمي محمد صالح

تُعتبر العلاقات الجزائرية الصينية مثالا نموذجيًا عن أمثلة العلاقات الثنائية على المستوى الدولي، وخاصة في شقها الاقتصادي، ما جعل الصين تحتل مرتبة أول مورّد للجزائر بنسبة تتجاوز 17 بالمائة من الواردات الجزائرية. كما تُوّج ذلك التعاون، شهر نوفمبر 2022 بتوقيع «الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل» مع الصين، للسنوات 2026-2022، والتي تهدف إلى تكثيف التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والفضاء والصحة والتواصل الإنساني والثقافي، كما أنها تعكس حرص الطرفين على تثمين التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق التي انضمت إليها الجزائر سنة 2018. وتشهد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين تزايدا مستمرا في عمقها، فقد أنجزت شركات صينية مشاريع جزائرية مهمة مثل: السكنات (في حدود 20 مليار دولار) والطريق السريع شرق غرب (11 مليار دولار)، وجامع الجزائر (نحو مليار دولار) وغيرها. كما انه، في مارس 2022 الماضي، بدأ الشريك الصيني استثمارا بقيمة 7 مليارات دولار في قطاع الفوسفات لإنتاج 5.4 ملايين طن من المخصبات الزراعية. كما ظفرت 3 شركات صينية بمشروع منجم غار جبيلات لاستخراج خام الحديد بقيمة مليارَيْ دولار في مرحلة أولى. وكذلك مشروع ميناء الحمدانية، المرتقب أن يتحول إلى الشريان الرئيسي للحركية التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

غارُ جبيلات... منجم الحديد الذي سيجلب للاقتصاد الجزائري "الذهب"

يقع منجم غار جبيلات، أقصى جنوب غرب الجزائر، ويعد أحد أكبر مناجم الحديد في العالم إذ تُقدّر احتياطاته بـ 3.5 مليار طن منها 1.7 مليار طن يمكن استغلالها. ونظرًا لأهمية المشروع وطبيعته الهيكلية، فإنه تحقيقه يتطلب وضع خطة عمل واستراتيجية متكاملة لا تشمل فقط المنجم ولكن تتعداه الى جميع مرافق المعالجة والتحويل بالإضافة الى البنى التحتية مثل: أسكك الحديدية والطرق، والطاقة والماء وغيرها، دون إغفال البنى التحتية الاجتماعية الأساسية (الإسكان، مراكز التكوين، الصحة، التعليم، إلخ). وتسعى السلطات الجزائرية، متمثلة في وزارة الطاقة والمناجم، إلى تحقيق المشروع على مراحل تمتد على مدى عشرين عامًا. وهو أمر يرتبط أساسا بتوفير البنى التحتية. لذا يتوجب التنسيق الوثيق والتخطيط الدقيق بين جميع الإدارات الوزارية المعنية، وهو ما تبنّته وزارة الطاقة عبر عقد اجتماعات تنسيقية حول المشروع مع كل من وزارتي النقل والأشغال العمومية. وهذا من اجل الوصول إلى أهداف المشروع، والمتمثلة أساسا في تلبية طلب السوق الوطنية وتصدير الفائض، إذ يتم العمل على الوصول ،بحلول سنة 2040، إلى استخراج ما بين 40 إلى 50 مليون طن سنويًا.

مراحل تطوير المنجم؟

بالعودة إلى مراحل استغلال المشروع، فقد حدّد مجلس إدارة الشركة الجزائرية الصينية المكلفة به، مرحلتين اثنتين. المرحلة الأولى 2022-2025 ، يتم خلالها إنشاء وحدة إنتاج بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ مليون طن من مركزات الحديد معتدلة الفوسفور لتسليمها إلى مجمع توسيالي للصلب (بطيوة، وهران) وبناء منشآت صناعية لإنتاج القضبان الحديدية بطاقة انتاجية سنوية تبلغ (01) مليون طن معدة للتصدير مع الشريك الصيني CMH. ثم تحقيق الشراكات من خلال دعوة مفتوحة لتقديم العطاءات (الوطنية والدولية)، وكذا تنفيذ وحدات نموذجية وتجريبية لتطوير المنتجات التي حددتها المؤسسة الوطنية للحديد والصلب، كمركز الحديد ومنتجات أخرى التي تسمح بتثمين خامات حديد منجم غار جبيلات. أما في الفترة 2026-2040، فإن أهدافها تتحدّد اعتمادًا على الفرص التي يوفرها السوق والشراكات التي تم إجراؤها خلال المرحلة الأولى والمنتجات المختارة.

المشاريع والهياكل المرافقة لخطة استغلال المنجم

يتطلب المشروع إنجاز مرافق المعالجة والتحويل للمواد الخام الأساسية من الخامات المستخرجة من منجم غار جبيلات، منها المخصصة لإنتاج مركزات الحديد والكريات، إنتاج الحديد المختزل مسبقا وإنتاج المنتجات شبه الفولاذية ومنتجات الصلب الجاهزة المعدة للبناء وغيرها. وكذلك إنجاز البنى التحتية والمرافق اللازمة كالطرق، سكك حديدية، موانئ وغيرها من المرافق.

مشروع غار جبيلات كقيمة مضافة للإقتصاد الوطني

يُنتظر أن يجلب تشغيل منجم غار جبيلات فوائد جمّة على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بخلق فرص العمل والمساهمة في تنمية جنوب غرب الجزائر اذ يرتقب تسجيل زيادة معتبرة للوظائف المباشرة مع تقدم تنفيذ الاستثمارات وفقًا للمراحل والبرامج المعتمدة والتي تمتد على مدى عشرين عامًا حتى عام 2040 أو حتى 2045، وبالتالي ستزيد الوظائف المباشرة من 2000 إلى 20000 وظيفة. اما بالنسبة للوظائف الغير مباشرة، والمقدرة ما بين 5 و10 وظائف غير مباشرة لكل وظيفة مباشرة، بالإضافة إلى تلبية الطلب الوطني على المواد الخام وتأمين حاجيات صناعات الصلب الوطنية، والتي يُتوقع أن يصل مستواها إلى 12 مليون طن في عام 2025 و16 مليون طن في عام 2030، وكذا الحد من استيرادها.

ميناء الحمدانية... همزة وصل بين طريق الحرير والطريق العابر للصحراء

يُمثّل ميناء الحمدانية أحد أبرز المشاريع المعوّل عليها من طرف السلطات الجزائرية حتى يتم تكريس الدور المحوري للجزائر في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ويتم تجسيد المشروع الاستراتيجي الهام عبر شراكة جزائرية-صينية. ويتوقع من ميناء الحمدانية أن يكون أحد أكبر الموانئ في العالم، وأن تصل كلفته إلى 6 مليارات دولار على أن تنتهي عملية البناء والتشييد قبل سنة 2030. ووقّع المجمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ الجزائرية وقع في جانفي 2016 مع شركة CSCEC والشركة الصينية لهندسة الموانئ بالعاصمة الجزائر مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع الميناء التجاري الجديد بتكلفة تقدر بومها بـ3.3 مليار دولار. غير أن تكلفة الإنجاز رشحت أكثر من مرة للارتفاع لكون المشاريع الضخمة تتطلب في كل مرة أموالاً إضافية لإنجاز الملحقات اللوجيستية، واستيفاء المعايير الدولية الحديثة. وفي شهر جويلية من 2019، وقّع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مرسوما رئاسيا يقضي بالمصادقة على مذكرة تفاهم موقعة مع الصين بتاريخ 4 سبتمبر 2018 في يكين حول التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق.

قدراتٌ ضخمة

ووفق ما تم الإعلان عنه في 2018، يتضمّن مشروع ميناء الحمدانية 23 رصيفاً، ويعالج 6.5 مليون حاوية، و25.7 مليون طن من البضائع سنوياً. وسيشغل الميناء مساحة قدرها 310 هكتارات، فيما ستخصص نحو 1916 هكتاراً للمناطق اللوجستية، وهي عبارة عن موانئ جافة ومناطق عبور بري مؤقت للحاويات. وكان لتواجد الميناء على خط طريق الحرير الصيني الجديد بينها وبين أوروبا دور حاسم في دخول الصينيين كممول وشريك رئيسي لتجسيد المشروع، نظرا لكونه عنصر حيوي في المشروع. ولذلك قرر الجانب الصيني التكفل بالتمويل الكامل للمشروع، بصيغة "قرض طويل الأمد"، نظراً للصعوبات المالية التي شهدتها آنذاك الجزائر بعد فقدانها لأكثر من 50% من مداخيل النفط منذ عام 2014، بسبب تهاوي أسعارها في السوق الدولية. وتراجعت الجزائر عن فكرة التمويل الصيني الكامل، وتبنت خيار التمويل المشترك، بقرض من "الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار"، والبنك الصيني "إكزيم بنك".

ربطٌ مع الطريق العابر للصحراء

وتهدف الجزائر الى ربط مشروع اقتصادي ضخم آخر بميناء الحمدانية وهو الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بمدينة لاغوس في نيجيريا، مروراً بعدد من الدول الإفريقية، والذي سيستغل لينقل عبره السلع والمنتجات لدول الساحل الإفريقي. وأنهت الجزائر منذ سنوات الجزء الخاص بها من الطريق العابر للصحراء، والذي يمتد من الجزائر العاصمة إلى غاية ولاية تمنراست أقصى جنوب البلاد. وتساعد الجزائر اليوم دولًا مجاورة مثل النيجر على إنجاز بعض أجزاء الطريق، الذي يمتد على مسافة 4500 كيلومتر.

التعاونُ الأخويُّ بين الصين والجزائر

الدكتورة جينيان وانغ

زميل بحث مشارك بمعهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، باحثة في القضايا السياسية والاجتماعية للبلدان العربية.

ترجمة: الدكتور جلة سماعين

في نهاية عام 2019، تولى الرئيس عبد المجيد تبون في رئاسة البلاد في سياق شهد بعض الاضطرابات السياسية، وأطلق بعدها خطة «الجزائر الجديدة» في عام 2021، والتي يقوم هدفها الرئيسي على «بعث تنمية متنوعة ومتطورة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي». وفي هذا الإطار، توائم الصين بشكل حثيث استراتيجية «الحزام والطريق» مع برنامج الجزائر الجديدة بحثًا عن نقاط تقارب. ويمكن للبلدين العمل معًا لتعميق التعاون وتعزيزه مستوياته. فالحاصل أنه ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، فقد شهدتا تطورا في الثقة السياسية المتبادلة، وفي تعميق التعاون الاقتصادي، وتوسيع التبادلات بين الشعبين، وزيادة في الدعم المتبادل في المناسبات الدولية. وقد تمت الإشادة بهذه العلاقات ذات مرة إذ اعتبرت نموذجا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبعد الإعلان عن «مبادرة الحزام والطريق» في الصين، فإنها فازت باستجابة الجزائر للانخراط فيها، إذ وقعت وقعت الدولتان في عام 2018 مذكرة تفاهم حول «البناء المشترك لإطار الحزام والطريق». ومنذ ذلك الحين، حقّق هذا التعاون الثنائي في إطار «مبادرة الحزام والطريق» نتائج مثمرة. إنه وبعد إطلاق الجزائر لخطتها في «الجزائر الجديدة»، فقد يوائم الجانبان استراتيجياتهما التنموية، ويجدان نقاطا للتقارب، ويصُحّان حيوية جديدة في التعاون الودّي بين البلدين.

حالــة التعــاون الراهنــة بيــن الصيــن والجزائــر

في المقام الأول، فإن البلدان يحافظان على اتصال وثيق في مجال السياسة العامة من أجل إرساء مسار التعاون الشامل. ففي شهر جويلية من عام 2021، استقبل الرئيس تبون عضو مجلس الدولة الصيني واتغ يي خلال زيارته إلى الجزائر. وأكد وقتئذٍ الرئيس تبون أن الجزائر دائما ما تعتبر الصين أولوية دبلوماسية، وبأنها تستمر في دعمها للصين. وفي الوقت الحالي، تدخل الجزائر والصين مرحلة جديدة من التنمية، وهما ستنسقان، في إطار «مبادرة الحزام والطريق»، خُططهما التنموية الجديدة وتعمّقان تعاونهما في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعدين وبناء البنية التحتية، وذلك لأجل تحقيق تنمية مشتركة وتحقيق المنفعة العامة للدول النامية الأخرى. وقد كانت الصين من جانبها قد أولت اهتمامًا كبيرا للأحداث الرئيسية في الجزائر. ويمكن في هذا الصدد الإشارة بشكلٍ خاص إلى أنه في شهر مارس من عام 2022، زار وزير خارجية الجزائر الصين، وأصدرت وزارتا خارجية البلدين بيانًا مشتركًا، وتوصلا إلى توافق واسع في وجهات النظر حول التعاون الاستراتيجي، وحول القضايا الساخنة التي شهدها العالم العربي آنذاك، وفي مسائل تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاونية الشاملة بين الصين وأفريقيا، وضرورة الحفاظ على التنسيق والتعاون الوثيقين في الشؤون الدولية والمتعددة الأطراف. وبذلك، كان من شأن البيان أن يضع أساسا متينًا للبلدين لتعميق التعاون والتنمية المشتركة في مختلف الأوجه، وأن يحدّد معالم طريق المستقبل. ومن جهةٍ ثانية، استطاع التعاون الإقتصادي الثنائي أن يتغلّب على الصعوبات ويحقق تقدُّمًا ثابتًا. إذ إن الصين والجزائر نجحتا في الحفاظ على تعاون اقتصاديّ طويل الأمد ومتعدّد الأوجه. فعلى سبيل المثال، كان يتواجد في الجزائر خلال فترة حدوث الاضطرابات السياسية في عام 2019 أكثر من 100 ألف مواطن صيني يعملون ويعيشون في الجزائر منذ فترة طويلة. وجلب الوباء (كوفيد19) تحديات خطيرة للتعاون الاقتصادي الثنائي. بيْد أن الصين والجزائر تغلّبتا على هذه الصعوبات وحقّقتا تقدمًا ثابتا في مجال التعاون الاقتصادي. فعلى الرغم من سياق الوباء هذا، فإن حجم التجارة بين البلدين كان مخالفا للتوقعات. إذ الصين في عام 2021 ما قيمته 6.35 مليار دولار أمريكي إلى الجزائر. واستوردت منها ما يقارب 1.08 مليار دولار أمريكي. وهو الأمر الذي عكس اتجاه النمو على أساس سنوي في كلا البلدين. فضلاً عن ذلك، كانت المشروعات المُتعاقد عليها دائما ما تصنع مجال رئيسيًا للتعاون الصيني-العربي. فعلى مدى عقود، إعتبرت الجزائر الشركات الصينية شريكا جديرًا بالثقة. إذ إنها تتمتّع بكفاءة عمل عالية، وسمعة أداء جيدة، وبجودة ممتازة للمشروع. إن استمرار الوباء لم يكن من شأنه أن يوقف وتيرة التعاون الثنائي. فمنذ 2020، لا تزال الشركات الصينية تنفذ عددًا من المشاريع الجديدة في الجزائر. ففي شهر ماي من 2020، وُقّعت وقعت شركة CSCEC/ الجزائر سريعًا عقدا للمشروع بناء مركز توزيع عين النجعة. وتبلغ قيمة العقد 1200 مليون دولار؛ وفي شهر ديسمبر 2021، وقعت شركة سينوستيل (Sinosteel) المحدودة للمعدات، وهي شركة تابعة لشركة سينوستيل الدولية، رسميًا عقدا عاما للشركة إي بي سي (EPC) لإنجاز مشروع الجزائر الشامل لمصنع الصلب للمرحلة الرابعة. وذلك بالشراكة مع مجموعة توسيالي، وتبلغ قيمة العقد 1.096 مليار دولار أمريكي. يضاف إلى ذلك العقد العام الذي وقّعته في فبراير 2022 شركة سينوبيك قوانغتشو للهندسة (Sinopec (Guangzhou (Luoyang) Engineering Company لمشروع بناء صهريج الغاز الطبيعي المسال مع شركة النفط والغاز الجزائرية (سوناطراك) يقدّر بحوالي 183 مليون دولار امريكي. دون أن ننسى كذلك تأسيس البلدين لشركة مشتركة (مختلطة) كنوع من بداية بناء نموذج تعاون على مستوى أعلى، وهو ما سيسمح أيضا بزيادة وتيرة هذا التعاون وتحسين نوعيته. وفي ذات السياق، وقّعت في مارس 2022 شركة يونان تيانن للكيماويات المحدودة (Tian'an Chemical Co., Ltd)، وتعدُّ خامس شركة صينية محدودة للهندسة، أسميدال المختص في إنتاج وتسويق وتطوير الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية ومجمع مناجم الجزائر (MANAL) لإنشاء «الشركة الجزائرية- الصينية للأسمدة». وستقوم الشركة باستثمار 7 مليار دولار لبناء مشروع الفوسفات المدمج، وذلك ما سيسمح بتطوير الموارد المعدنية الغنية بالفوسفات بكفاءة أكبر.

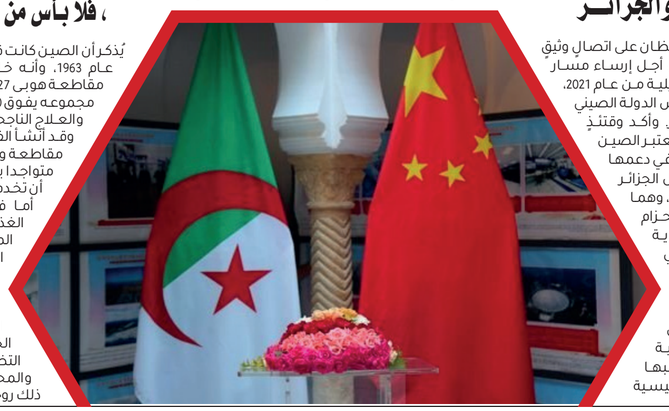

آفاق التعاون الصينى-الجزائري

وعلى وجه العموم، يمكن التأكيد على أن العلاقات الصينية-الجزائرية تتمتع بآفاق مُشرقة. ففي المقام الأول، يتمتع البلدين بدرجة عالية من الإجماع في العديد من الجوانب: فعلى مستوى الشؤون الداخلية، فإن البلدان يُوليان أهمية كبرى للاستقرار السياسي والاجتماعي ويلتزمان بمفهوم «تعزيز الاستقرار من خلال التنمية». وقد كان الرئيس الصيني شي جينبينغ قد طرح في شهر سبتمبر من عام 2021 «مبادرة التنمية العالمية» في المناقشة العامة للدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أيّدت الجزائر هذه المبادرة حيث انضمت إلى فريق «أصدقاء مبادرة التنمية العالمية» بوصفها أحد الأعضاء الأوائل. أما على المستوى الدبلوماسي، فكلا البلدان يتبع سياسة خارجية قوامها الاستقلال والاستقلالية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم إساءة استخدام القوة. كما يحافظ الجانبان على دعمهما الثابت لبعضهما البعض في الشؤون الدولية ذات الاهتمام الكبير بالإضافة إلى ذلك، لدى الزعيمين الإرادة لمواصلة تعميق العلاقات الثنائية. ولنا أن نشهد في الفترة من 2021 إلى 2022 كيف تغلب وزيرا خارجية الصين والجزائر على صعوبات الوباء. وكان الرئيس السابق للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني لي زانشو قد أجرى اجتماعا ناجحًا من طريق الفيديو (عن بعد) مع رئيس المجلس الشعبي الوطني، ولا تزال هناك إمكانات كبيرة مفتوحة للتعاون بين البلدين. ومن جهةٍ ثانية، فإن البلدين يعملان جاهدين لتعزيز التعاون العملي؛ إذ كلاهما ينخرطان في الوقت الحالي في مرحلة هامة من التنمية والتعاون الأجنبي من حيث أن استراتيجية « الحزام والطريق » الصينية قد دخلت مرحلة « العمل الدقيق » بالقدر الذي دخلت فيه خطة التنمية «الجزائر الجديدة» مرحلة عملية. وعليه، فإن الوقت مناسب للجانبين لتعزيز التعاون. إنه ومن خلال زيارة وزير خارجية الجزائر للصين في مارس عام 2022، فقد توصلت الدولتان إلى الإجماع الآتي: إننا مستعدون لمواصلة جهودنا لتطوير «الشراكة الاستراتيجية الشاملة» وتعزيز ربط استراتيجيات التنمية وتعميق التعاون العملي لصالح البلدين والشعبين. وفي هذا الصدد، كان الجانبان قد أعلنا التوصل إلى توافق بشأن خطة الحزام والطريق وسيوقّعان عليها في أقرب وقت ممكن؛ كما سيعزز الجانبان الاتصالات بشأن اتفاقيات التعاون الأخرى التي سيتم التوقيع عليها، وسيسعون جاهدين لتنفيذ ذلك في أقرب وقتٍ ممكن، وهو ما من شأنه أن يعمّق التعاون العملي بين الجانبين بشكل أكبر بالإضافة إلى ذلك، فتوجد هناك أرضية فعالة لتطوير العلاقات الثنائية: فالجزائر دولة مهمة في إفريقيا والعالم العربي والعالم الإسلامي وغيرها من الأقاليم. ولأن الصين والمنظمات الإقليمية ذات الصلة قد شرعت في بناء بعض «منصات» أو منتديات التعاون، فإنها بلا شك ستستفيد من التعاون الجزائري- الصيني. ففي عام 2000، تم إنشاء «منتدى التعاون الصيني- الأفريقي» الذي أصبح منصّة مهمة للصين والدول الأفريقية لتعزيز العلاقات وإجراء التعاون. وقد ساهمت «خطط التعاون العشر الرئيسية» و «الإجراءات الثمانية الرئيسية» في إطار المنتدى في تحقيق التعاون الودي بين الصين والجزائر. وفي عام 2004، تم إنشاء «منتدى التعاون الصيني- العربي». إن الجزائر عضو مشارك ومستفيد مهم من خلال عضويته في المنتديات الفرعية لـ «مؤتمر التعاون في مجال الطاقة» و «منتدى التعاون الإخباري» و «منتدى بايدو للتعاون» وذلك في إطار آليات المنتدى.

أما فيمــا يتعلّــق بالفريــق الطبّي ، فلا بأس من أن أضيف بعض النقاط...

يُذكر أن الصين كانت قد أرسلت أول فريق طبيٍّ إلى الجزائر في عام 1963، وأنه خلال السنين الماضية، أرسلت مقاطعة هوبي 27 فريقا من الفرق الطبية إلى الجزائر، ما مجموعه يفوق 3,500 شخصًا قدّموا خدمات التشخيص والعلاج الناجحة لما يقارب 30 مليون مريض جزائري. وقد أنشأ الفريق الطبي مراكز طبية في أكثر من 20 مقاطعة ومدينة، وأكثر من نصف هذه المراكز كان متواجدا بالمناطق النائية أو الفقيرة، واستطاعت أن تخدم بالفعل السكان من القاعدة الشعبية. أما في حالات الزلازل القوية والتسمّم الغذائي واسع النطاق وتفشّي الأمراض المعدية والكوارث الأخرى، فقد هرع الفريق الطبي الصيني، بغض النظر عن اعتبارات السلامة الجسدية والشخصية، إلى منطقة الكارثة، وشارك بنشاط في تقديم العلاج، مع اتخاذه إجراءات عملية لممارسة «عدم الخوف من المشقّة، وامتلاك إرادة التضحية، وإنقاذ المُصابين، وإنقاذ الجرحى، والمحبة بدون حدود» كما كانت تعبر عن ذلك روح الفريق الطبي الصيني.

مشاريعُ كبرى نُفّذت وأخرى في طور الإنجاز

الاستثمار الصيني...

مشاريعُ ضخمة لدعم تنويع الاقتصاد الوطني

بقلم: قرباح وسيلة

لم تنحصر العلاقات الجزائرية -الصينية في المبادلات التجارية فقط، بل إنها تطورت إلى عمليات توطين الشركات الصينية لمختلف فروعها في البلد. وتسعى الجزائر من خلال إستراتيجياتها إلى تطوير علاقاتها مع الصين وذلك من خلال الاستفادة من خبرة الشركات الصينية في بعض القطاعات، على غرار قطاع المناجم باعتباره قطاعا حيويا تضعه الجزائر على قائمة أولوياتها للخروج من التبعية للمحروقات، بالإضافة إلى فتح باب الإستثمار للشركات الصينية الرّاغبة في الولوج إلى السوق الوطنية.

بدأت الصين في تعزيز مكانتها الإقتصادية في السوق الوطنية خلال سنة 2001 من خلال عقود الهندسة والبناء، حيث لعبت الشركات الصينية دورا بارزا ومهما في إنجازات مشاريع خاصة في مجال البناء والسكن من مثل مشاريع «عدل». وسرعان ما تحركت الشركات الصينية لتأمين العقود، وبذلك استطاعت أن توسع نشاطاتها في السوق المحلية على غرار العديد من مشاريع البنية التحتية الكبرى منها: بناء المطار الجديد في الجزائر العاصمة، الملعب الأولمبي في مدينة وهران، ملعب نيلسون مانديلا بباراي، وكذا مبنى وزارة الخارجية، ومبنى المحكمة الدستورية، ناهيك عن بناء أكبر خمسة فنادق سياحية، بالإضافة إلى بناء مركز للتسوق الوطني، وتوسيع شبكة السكك الحديدية والطريق السريع شرق، غرب، وبناء خط أنابيب مياه بطول 750 كم من عين صالح إلى تمنراست. ولم تكتف الصين بهذا وفقط، بل سعت إلى الفوز بحصة الأسد في السوق الجزائرية من خلال التكثيف السريع للتعاون الإقتصادي مع الجزائر وذلك ببعث استثمار مباشر فيها، أين ركزت الشركات الصينية بشكل أساسي على الاستثمار في البنية التحتية. وقامت الصين خلال سنة 2014 بتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين بالإطلاق شراكة استراتيجية شاملة. وأصبحت الجزائر من خلالها بمثابة السوق الأكبر للصين في شمال إفريقيا. وفي السياق ذاته، أصدرت الجزائر خلال 2019 مرسومًا رئاسيًا يتضمّن التصديق على مذكرة التفاهم بين الجزائر والصين من خلال التعاون في إطار مبادرة «طريق الحرير» وهو مشروع القرن الواحد والعشرين الذي يربط المناطق الغربية والجنوبية في الصين بالقارات الثلاث على غرار آسيا وإفريقيا وأوروبا. ويعتبر انضمام الجزائر إلى المشروع الدولي الضخم حدثًا هامًا بالنسبة للبلدين حيث ستتمكن الجزائر من نسج شبكة طرقات تربطها بالقارات وهي التي تعول على نهضة إقتصادية كبرى وشاملة وستكون الجزائر بوابة لصين من أجل دخول إلى القارة السمراء عبر ميناء» شرشال «علما أن هذا المشروع «الضخم» الذي عرضته صين على جزائر خلال 2017 لتكون هي «بوابة الصين» نحو إفريقيا، تم رفضه من قبل الحكومة السابقة، ليتم توقيع على مذكرة تفاهم سنة 2019، إذ سيساهم هذا المشروع في تعزيز مكانة الصين كشريك أساسي للاقتصاد الجزائري، كما ستكون الإنطلاقة الفعلية للمبادرة نحو تعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجزائر والصين. هنايك عن الإستفادة من الإمكانيات المتوفرة من الصين لدعم البنية التحتية للاقتصاد الجزائري ،وكذلك تعزيز معدلات النمو وتطور البنية التحتية والتخفيف من حدة الأزمات الإقتصادية وتنويع الإقتصادي. ولا تختلف الجزائر عن باقي الدول الإفريقية في السعي لتطوير علاقاتها مع الصين، حيث تعمل حوالي 40 شركة صينية كبيرة في السوق الجزائرية تسعى لتوسيع رقعة نشاطها في مجال البناء، تشييد الطرقات، قطاع الإتصالات والنقل غيرها. وقد سعت الصين من جهتها إلى تنويع استثماراتها بالجزائر في عدة قطاعات كقطاع السيارات، حيث عرفت السيارات الصينية رواجا كبيرا وإقبالا واسعا من طرف المستهلك الجزائري وذلك من خلال التكلفة الرخيصة، الطلب الإستهلاكي، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض الإستهلاكية في تلك الفترة. ومن جهة أخرى، فالنسبة الإستثمار في مجال المحروقات، فقد سعت الجزائر منذ فترة طويلة بتحديد سنة 2000 لزيادة الاستكشافات وتطوير الحقول البترولية مع التوجه إلى التنويع التكنولوجي والشركاء بغض النظر إلى الشركاء التقليديين منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تعتبر سنة 2002 القفزة الصينية لبداية الشراكة مع الجزائر في مجال المحروقات وتبرز هذه الشراكة بين الجزائر والصين على تطوير إستخراج البترول الخام من حقل «رزرايتين» بعين أميناس. وللإشارة، فقد احتلت الجزائر المرتبة السادسة إفريقيا بالنسبة للاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية خلال 2015 بقيمة 210.57مليون دولار، وبعد كل من غانا بـ 283.22 مليون دولار، كينيا بقيمة 233.17، جنوب افريقيا بـ 226.32، تنزانيا بقيمة 213.71، والكونغو، بقيمة 281.83 على التوالي. وبالمقابل، تبدي الجزائر رغبة واضحة في الإستفادة من الخبرة والشركات الصينية في بعض القطاعات على غرار قطاع المناجم باعتباره قطاع حيوي تضعه الجزائر على قائمة أولوياتها للخروج من تبعية المحروقات وتنويع مصادر الدخل الخام وهو ما يفسر استحواذ العديد من الشركات الصينية بعدد من مشاريع استغلال مناجم الحديد والفوسفات وغيرها خلال الفترة الأخيرة.

خُطّة خماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين 2022ـ 2026

انطلاقًا من العلاقات المتميزة بين الجزائر والصين في العديد من المجالات تم التوقيع على خطة خماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل 2022 ـ 2026، حيث تم الإتفاق على توقيع مشروع لتطوير حقل «زارزايتين» النفطي بقيمة 490 مليون دولار بين الشركة الوطنية للغاز والبترول «سوناطراك» والشركة الصينية «سينوبك»، كما توقيع على مشروع لبناء خزان جديد للغاز المسال بولاية سكيكدة بقيمة 25 مليار دينار، حيث حددة مدة الإنجاز بـ 40 شهرا ،ناهيك عن شراكة بين الشركة الجزائرية «أسميدال» والشركة الصينية «ووهان ويونان تيان» لمشروع الفوسفات المدمج بقيمة 7 مليار دولار وحجم الإنتاج بأكثر من 3 مليون طن سنويا، بالإضافة إلى مشروع تثمين منجم الحديد «غار جبيلات «وذلك وفق شراكة مختلطة لإنجاز مركب الحديد و الصلب بحجم إنتاج 2 مليون طن سنويا، مشروع إستغلال الزنك والرصاص «بواد أميزور» و ذلك بإنتاج 2 مليون طن سنويا من الزنك والرصاص، ومشروع محطات لتوليد الطاقة الشمسية وذلك بشراكة مختلطة بين الجزائر والصين بقيمة مالية تقدر بـ 543 مليون دولار عبر 18 موقعا بإنتاج 258 ميغاواط.

وتسعى الجزائر والصين من خلال التوقيع على هذه المذكرة إلى تعزيز إتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة سنة 2014 وهذا للرغبة المشتركة بين الجزائر والصين في تطوير وتوثيق علاقاتهم والدفع بها إلى أعلى المراتب، بالإضافة إلى حرص الطرفين على تثمين التعاون في إطار مبادرة «الحزام والطريق» التي انضمت الجزائر إليها خلال سنة 2018.

الخبير الاقتصادي عبد الرحمان عيّة لـ "المستثمر"

8 مليار دولار المبادلات التجارية بين الجزائر والصين خلال السنوات الـ3 الأخيرة

أكد الخبير الاقتصادي عبد الرحمان عية أن المبادلات التجارية بين الجزائر والصين قدرت بـ8 مليار دولار خلال الـ 3 سنوات الأخيرة وهو ما أثار خوف شركاء الجزائر الأوروبيين، داعيا إلى ضرورة تهيأت مناخ أعمال مناسب للمستثمرين الصينيين للولوج السوق الوطنية. وأوضح، عبد الرحمان عية في تصريح لـ «المستثمر» أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية، الصينية علاقة قوية بين البلدين حيث أن الصين استغلت تضرر الاقتصاديات الأوروبية والامريكية من الأزمة المالية العالمية 2008 وعززت شراكتها التجارية مع الجزائر باعتبارها سوقا محتكرا على الأوروبيين، مشيرا في الوقت ذاته أن الصين أصبحت من الدول الصدارة للشركاء التجاريين للجزائر وذلك من خلال اطلاقها سنة 2013 مبادرة» الحزام والطريق» التي أعلنت الجزائر انضمامها اليها في 2014 ولتنضم رسميا في 2019. وأضاف المتحدث ذاته، أن الصين عززت استثماراتها في الجزائر من خلال التوجه نحو الاستثمار في قطاع المناجم والصناعات التحويلية بدل المقاولات وانجاز المشاريع العقارية والاشغال العمومية والبنية التحتية. وبلغة الأرقام، أفاد، عبد الرحمان عية ان الشركات الصينية أنجزت عدة مشاريع في السوق الوطنية على غرار جامع الجزائر «الأعظم» أين خصص له أكثر من 1.5 مليار دولار، والالاف الوحدات السكنية. وأجزاء واسعة من الطريق السريع شرق غرب بغلاف مالي يقدر بـ 11 مليار دولار، ودار الاوبرا وتوسعة المطار بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى. وبخصوص قطاع المناجم والصناعات التحويلية، تابع الخبير الاقتصادي قائلا» أن قطاع المناجم من المجالات الحديثة التي تستثمر فيهما الصين بالمليارات الدولارات في الجزائر التي تمتلك احتياطات هامة منهما غير مستغلين بالشكل المناسب ففي شهر مارس من سنة 2022 تم التوقيع على اتفاق لاستثمار ما يقدر بـ 7 مليار دولار لانتاج 5.4 ملايين طن من المخصبات الزراعية، حيث سيتم استخراج الفسفات الخام وإعادة تحويله الى أسمدة زراعية». وأضاف، عبد الرحمان عيّة أن الصين تستثمر في أكبر منجم حديد في افريقيا جنوب غرب البلاد» غار جبيلات « بالشراكة مع الجزائر باحتياطي يقدر بـ 3 مليارات طن وباستثمار أولي بمليار دولار. وفي السياق ذاته، دعا الخبير الاقتصادي، الحكومة الى ضرورة تهيأت مناخ الاعمال للمستثمرين الأجانب على غرار الصينيين والقطريين خاصة في هذه الفترة التي تعرف فيها العلاقات الجزائر مع الدول الاتحاد الأوروبي تقهقرا خاصة فرنسا. ومن جهة أخرى، قال عبد الرحمان عية أن العلاقات الجزائرية . القطرية تعتبر علاقة ودية بين البلدين بالإضافة إلى التعاون والشراكة الاقتصادية بين الجزائر وقطر ناهيك عن انضمامهما إلى نفس المنظمات على غرار منطقة التجارة الحرة العربية منظمة الأقطاب العربية المصدرة للبترول.

منظمةُ شانغهاي للتعاون... "نحو منظَّمة تعاونٍ آمِنة"

إليزابيث بيترُوفا

خبيرة في شؤون منظمة شنغهاي للتعاون، وعالمة سيتيس-بريكس، والمديرة التنفيذية لمركز الدبلوماسية المبتكرة لتكتل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ترجمة: الدكتور جلة سماعين

مُنظّمة شنغهاي للتعاون، هي منظمة دولية تأسست في 15 جوان 2001 من قبل قادة الصين وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان. وهي اليوم تضم كذلك الهند وباكستان وإيران. وتشكل منظمة شانغهاي للتعاون قوةً كامنةً ضخمة للتفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي وغيره من المجالات. وعلى الرغم من أنه لم يكن في وسع هذه القوة الكامنة أن تحقّق بالكامل، لسوء الحظ، فإن وجودها أمرٌ لا يعتريه الشك. وثانيا، تعد منظمة شنغهاي للتعاون مركز جذب للعديد من الدول، فهاهي مناطق الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، والأجزاء الشمالية الغربية من آسيا ترغب في الانضمام إليها. في الرابع من شهر جويلية من الشهر الجاري، عُقدت قمةٌ على الإنترنت لقادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون. وكانت رئاسة الاجتماع لهذه السنة لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي. وشاركت فيه إيران للمرة الأولى كعضو يتمتّع بكامل العضوية. وكان الموضوع الرئيسي لاجتماع القادة هو «نحو منظمة تعاونٍ آمنة». وخلال الاجتماع، أشار قادة الدول إلى أنهم يسعون جاهدين إلى تطوير علاقات أوثق، ليس فقط داخل المنظمة، ولكن أيضا مع دول منطقة أوراسيا الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، طُرح خلال الاجتماع موضوع «التوسع الأحادي وغير المحدود لمنظومات الدفاع الصاروخي العالمية من جانب دول معينة أو مجموعات من الدول». وقد انتقد القادة هذا النهج، في إشارةٍ مبطّنة إلى دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودعمها العسكري لأوكرانيا. كما ناقش المجتمعون الوضع في أفغانستان وباكستان وآفاق تطوير «مبادرة الحزام والطريق». وفي هذا الصدد، شدّد الرئيس فلاديمير بوتين خلال الاجتماع على أهمية الاستقرار الدولي، مشيرًا إلى أن روسيا ستقف ضدّ الضغوط والعقوبات والاستفزازات التي تتعرّض لها من الغرب. كما أشار رئيس الاتحاد الروسي إلى الصين والهند وإيران من حيث أنهم شركاءه الرئيسيين. أما الرئيس الصيني شي جينبينغ، فقد تحدث من جانبه عن الحاجة إلى بناء جسور التعاون بين البلدان، وضمان الأمن المشترك، وتعزيز التضامن والثقة المتبادلة. وكان شي قد أطلق «مبادرة الأمن العالمي» التي يقوم هدفها الرئيس على تعزيز الشراكة المتعددة الأطراف وبناء السلام من أجل تعزيز الأمن الدولي، فضلا عن ذلك، فقد روّج الرئيسان الصيني والروسي لفكرة التحول إلى الحسابات بالعملات المحلية بغرض استبعاد هيمنة الدولار الأمريكي. وقد دعا ناريندرا مودي في خطابه إلى ضرورة محاربة الإرهاب وحلّ المشكلات العالمية مثل نقص الغذاء وموارد الطاقة والأسمدة. وفي اليوم الموالي الموافق لـ 5 جويلية، عقد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، الذي شارك في القمة للمرة الأولى من حيث أنه قائد لدولة مشاركة، اجتماعًا لوزراء بلاده أكد خلاله على الحاجة إلى تنفيذ «أكثر جدية وأسرع» لخطط تطوير ميناء جابهار والانتهاء سريعا من إنجاز ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (INSTC)، وهو الدور الرئيسي الذي أعلنه قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون خلال أشغال القمة. وقد جاء في بيان «الإعلان المشترك» الذي تم توقيعه في ختام القمة أن المنظمة تُعارض أساليب التكتّل وكذلك المقاربات الإيديولوجية والصّراعية لحل المشكلات المعاصرة ومواجهة التحديات الأمنية. وقد تم الإشارة في ذات السياق إلى «حقّ الشعوب في اختيار مستقبلٍ وديمقراطيٍّ لسبل تنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

الجزائر-قطر: علاقات تاريخية متميزة وشراكة استراتيجية واعدة

وكالات

تربط بين الجزائر وقطر علاقات تاريخية متميزة تعززت بشكل بارز خلال السنوات الأخيرة بفضل الإرادة السياسية الصادقة لقائدي البلدين ورغبتهما الجادة في إقامة شراكة استراتيجية واعدة أصبحت نموذجا يحتذى به في إطار علاقات التكامل العربي. ويرتكز التشاور السياسي والتنسيق بين البلدين على الاحترام والثقة المتبادلة التي تمثل إحدى ثوابت السياسة الخارجية لكلا البلدين وأهم نقطة يركز عليها كل من الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، وأخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة. وفي هذا الإطار فإن زيارة العمل التي يقوم بها الرئيس تبون إلى قطر بعد زيارة الدولة التي قام بها شهر فيفري 2022 إلى هذا البلد الشقيق، دليل آخر على التقارب الكبير بين البلدين وعلى فعالية آليات التنسيق الثنائي بينهما، حيث تأتي أيام قليلة بعد الاتصال الهاتفي بين قائدي البلدين بمناسبة عيد الأضحى المبارك واتفقا خلاله على لقاء يجمعهما، تتويجا لمستوى العلاقات الأخوية. ويرافق رئيس الجمهورية في هذه الزيارة وفد وزاري هام، مما يعكس أهمية علاقات التعاون والشراكة بين البلدين ورغبتهما في الدفع بها دوما الى الأمام. وفي هذا الصدد، التقى الرئيس تبون يوم أمس الأحد بالعاصمة القطرية الدوحة، صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وجمعت بينهما بقصر الديوان الأميري محادثات رسمية تركزت حول سبل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصاد والتجارة والصناعة والطاقة والتكنولوجيا، كما تطرقا إلى المستجدات الإقليمية والدولية. وقد قطع البلدان أشواطا كبيرة في رفع مستوى التعاون في مختلف المجالات، يترجمها التوقيع على عدة مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون، من بينها اتفاقية متعلقة بإقامة المشاورات السياسية والتنسيق بين وزارتي خارجية البلدين واتفاقية تتعلق بالتعاون القانوني والقضائي. إلى جانب اتفاقيات ومذكرات أخرى في قطاعات السياحة والصناعة، الصحة والتعليم العالي، بالإضافة إلى إطلاق خط جوي بين الجزائر والدوحة في صائفة 2022 ومشروع بناء المستشفى الجزائري- القطري- الألماني، وتوسعة مركب الشركة الجزائرية- القطرية للحديد والصلب بمنطقة بلارة بولاية جيجل. وقد سجل الجانبان ارتياحهما للتشاور والتنسيق الثنائيين، وتطلعهما إلى تعزيزهما على كافة المستويات، إلى جانب التأكيد على وجود توافق تام بخصوص مختلف الملفات، لاسيما القضايا الخاصة بالعالم العربي والشأن الدولي والإقليمي وتنسيق مواقفهما بما يعزز الأمن والاستقرار في العالم. وفي السياق، تتوافق مواقف الجزائر وقطر حول ضرورة بلورة حلول سلمية للأزمات وتشجيع العمل على إرساء علاقات دولية متوازنة تحتكم لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها الراسخة. كما يشدد البلدان أيضا على أهمية إعلاء قيم الوحدة والتضامن بين الدول العربية لتجاوز مختلف الأزمات الراهنة ويتفقان في ذات الصدد على دعم أطر وآليات العمل العربي المشترك وتعزيزها.

أكاديمية IRACADEMY بالمعهد العالي للعلوم...

إصرارٌ على تعليم اللغة الصينية

عقدت جريدة المستثمر حوارا مع مدير مركز اللغات الأجنبية والتعليم في الخارج IRACADE-MY بالمعهد العالي للعلوم أين يتلقى عديد الطلاب تكوينا وتعليما في مختلف اللغات، وقد أدرجت الأكاديمية في برامجها مؤخرا برنامجا كثيفا لتعليم اللغة الصينية، على الرغم من بعض التحديات التي تعترض ذلك من مثل قلة المؤطّرين من الأساتذة واللسانيين الذين يتقنون هذه اللغة.

المستثمر: كيف فكرتم في إدماج اللغة الصينية مع اللغات الأخرى التي تُعلم في المركز؟

إيمانًا منا بدور الجامعة في مرافقة المجتمع الجزائري في التحولات اللغوية التي يعيشها، ونظرا للأهمية التي توليها الجزائر في علاقاتها مع دولة الصين الصديقة، نُحاول فتح الأفق للمتمدرسين عندنا ضمن مركز اللغات-IRACADEMY التابع لجامعتنا «المعهد العالي للعلوم» على حجم الفرص التي يمكنهم أن يجدوها في أقصى الشرق، حيث تلعب اللغة الصينية دور المفتاح الذي به يمكننا فهم الثقافة الصينية عبر امتدادها التاريخي، ناهيك عن الصناعات الصينية والنمو المتسارع الذي تعيشه... وغيرها من المواضيع المرتبطة.

المستثمر: هل يمكنكم أن تعطونا فكرة عن عدد الطلبة وعن الحجم الساعي المعتمد ؟

يمتاز البرنامج بأنه البرنامج التعليمي الأطول في الجزائر، حيث أن الطالب عند تسجيله يدخل في مسار عام كامل. هدفنا من ذلك هو تجاوز المستويات الأولى والوصول إلى المستويات الوسطى، مستوى HSK3 بالتحديد. وبهذه الطريقة رفعنا التحدي بالنسبة لطلبتنا ودفعناهم للوصول لمستويات تفتح لهم فرص الدراسة، العمل، التجارة والتبادل بشكل عام مع مختلف أطياف المجتمع الصيني.

المستثمر: هل تكاليف دراسة اللغة الصينية في مقدور المهتمين بدراستها؟

يُحاول مركزنا IRAcademy تقديم أسعار في متناول الفرد الجزائري، حيث أننا حاليا في السنة الثانية على التوالي في هذه التجربة، حيث استطعنا تخريج دفعة أولى الموسم الماضي وحاليا لدينا دفعة جديدة انطلقت منذ حوالي شهرين. البرنامج الذي نقدمه إضافة إلى سعره، قمنا ببرمجته خلال نهاية الأسبوع، ما يسمح للطالب والعامل بالتدرج في اللغة دون الحاجة للتفرغ التام لها.

المستثمر: بوصفكم أول جامعة خاصة تدرس اللغة الصينية، كيف كان التعامل مع المبادرة؟

من جهة الطلبة لا تزال لدى الكثير وجهة نظر غير واضحة المعالم بالنسبة للصين، بالتالي قد يكون من الصعب إقناع بعضهم بالانطلاق في هذا المسار، لكن بالمقابل لدينا أيضا بعض من الطلبة الذين لديهم تعامل أو إطلاع على الصين، هؤلاء من نجد لديهم رغبة وانضباطا في التعلم. نحاول أيضا التواصل وتقديم عروضنا للشركات إما الصينية في الجزائر أو الشركات الجزائرية التي لها تعاملات مع الصين.

فيما يخص التأطير ؟ جزائريين أم صينيين ؟

في جميع الأحوال فيه تحدي إيجاد أساتذة، لأن القليل ممن يتقن اللغة هو متفرغ لتعليمها. حاليا وبالنسبة للمستويات الأولى (من HSK1 إلى HSK3) نتعامل مع أساتذة جزائريين أكفاء، لكن بالمقابل نحن منفتحون على التعاون مع أساتذة صينيين من أجل تأطير بعض الورشات أو حتى مسار كامل، أو ربما المستويات المتقدمة (HSK4 فما فوق).

المستثمر: نعلم أن تعليم اللغة الصينية ليس بالأمر الهيّن ويتطلب أساتذة مهرة ومتخصصين والذين هم قلائل على مستوى الجزائر، فما الذي تودّون طرحه سواء السفارة الصينية بالجزائر أو على وزارة التعليم العالي؟

تعيش الجزائر في الوقت تحولًا لغويا واسعا نحو اللغة الإنجليزية، وهو موضوع نحن نعمل عليه أيضا، لكن بالمقابل نرى أن التحولات التي تصبوا إليها الجزائر من قبيل الانضمام إلى BRICS ورفع مستوى العلاقات مع الصين يضع مسؤولية أكبر اتجاهنا من أجل رفع سقف التحدي والعمل على «ما بعد الإنجليزية».

بودّنا لو ترافقنا السفارة الصينية في الجزائر، من خلال بعض الأمثلة:

- مرافقتنا في الترويج لبرامجنا أو إطلاق مشاريع تعزيز اللغة الصينية بالشراكة.
- إرسال أساتذة صينيين للتكوين عندنا.
- تقديم منح للطلبة المتخرجين عندنا بمستوى HSK3 حتى يكملوا دراستهم في الصين.
- تشجيع الشركات الصينية على تكوين موظفيها الجزائريين في هذا المجال.
- ربط قنوات التواصل مع الجامعات الصينية.
- فتح مركز الامتحان الرسمي للغة الصينية HSK في الجزائر.

أما بالنسبة لوزارة التعليم العالي، فيمكنها:

- تقديم بعض التسهيلات لنا كجامعة من القطاع الخاص (إمكانية فتح مركز HSK في جامعتنا مثلا).
- إطلاق مبادرة وطنية (مرافقة للغة الإنجليزية) خاصة بتعليم اللغة الصينية، ونحن مستعدون للمساهمة فيها.

زيـــارةُ الـــرَّئيس تبون ستُساعـــد بالتأكـيـد

على تعزيز الانتعاش الاقتصادي وعلى خلقِ ميزةٍ جيوبولتيكيَّة

الدكتور هيي تسينغ تسو

خبير ومستشار دولي لبناء العلاقات الحكومية والتجارية في هونغ كونغ والصين وتايوان وماكاو . متخصص في الحيلة الصينية الكلاسيكية والاستراتيجية والربط . هونغ كونغ

أجرى الحوار وترجمه: الدكتور جلة سماعين

في إطار تغطية زيارة دولة التي يقوم بها الرئيس عبد المجيد تبون إلى جمهورية الصين الشعبية، حاورت جريدة «المستثمر» الخبير الاقتصادي الصيني الدكتور هي تسينغ تسو وحاولت الاستفادة من خبرته بوصفه مستشارا دوليا في الاستراتيجية وربط العلاقات، وله في هذا المجال مجموعة كتب تتبنى في ذلك مقاربة «الحيَل أو المهارات الصينية الكلاسيكية». «الجزائر والصين دولتان قويّتان، ويسهل أن تكونا عرضة لصراعات جيوبولتيكيَّة. ولذلك، يشكل التبصُّر والتخطيط والتخفيف من المخاطر الجيوبولتيكية أدوات أساسية لجميع المستثمرين في هذه البيئة العالمية المُربحة ولكنها في المقابل بيئة فوضوية، ولا سيما في قطاعيْ الطاقة والغذاء»

لقد قطعت الجزائر أشواطًا طويلة نحو الإصلاح الاقتصادي والتحديث بهدف رفع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. وبوسعنا أن نقول إن هناك بعض أوجه التشابه في عمليات الإصلاح في البلدين. ما هي إذن الاستراتيجيات والسياسات والإصلاحات الصينية التي تعتقد أن الجزائر يمكن أن تستفيد منها لدعم اقتصادها والدخول بقوة في الاقتصاد العالمي؟

يمكن ذكر العديد من النقاط: أولًا، استخدام خاصية المشاريع المشتركة. ثانيا، وفي إطار الضرائب، منح امتيازات ضريبية لإعادة الاستثمار ثالثًا، تجنب الإفراط في وضع اللوائح التنظيمية وتبسيط إجراءات الموافقة أو الاعتماد. أولا، أن تكون جاذبة لنقل التكنولوجيا. خامسا، تعزيز الحماية القانونية، بما في ذلك تعزيز دور المهن القانونية والمحاكم والتحكيم والملكية الفكرية. سادسا، المراقبة المرنة للتبادل. وأخيرا، التفكير في إقامة مناطق اقتصادية خاصة.

تخطّط الجزائر للانضمام إلى منظمة «بريكس BRICS» ، كيف ترى هذه الخطوة الاستراتيجية؟ وماذا ستستفيد الجزائر من مجموعة البريكس، وماذا ستستفيد هذه مجموعة من انضمام الجزائر؟

لقد تعلّمت العديد من الدول الكثير من الصراع الروسي الأوكراني، إذ كانت العقوبات الاقتصادية المدعومة بالدولار الأمريكي من الغرب خطيرة جدا. ولذلك تبذل كل من روسيا والصين والهند جهودا من أجل التخلص من الدولار. ونجد أن بعض دول الشرق الأوسط قد بدأت في تجارتها التعامل بعملة «بيترو» بدلا من الدولار. ولأن الجزائر موَرّدٌ رئيسيٌّ للطاقة، فإن انضمامها إلى مجموعة البريكس سيقلل من مخاطر جيوبولتيكية كثيرة. وتعد الجزائر، من ناحية أخرى، قوةً إقليمية (من حيث السكان والاقتصاد) في شمال أفريقيا، وهي كذلك موَرّد رئيسيٌّ للغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية بحوالي 12.8٪ من حصة هذه الأخيرة. إن وجود مثل هذا العضو القويّ من شأنه أن يزيد من قوة المساومة والصلّابة بين مجموعة البريكس بأكملها.

جميل جدا، دكتور، تعتبر جريدة «المستثمر»، كما يصفها عنوانها الفرعي، «صوت المستثمر الجزائري». فما الذي تنصح به المستثمرين الجزائريين والصينيين في هذا المجال بالنظر إلى روابط التعاون وعلاقات الأخوة التي تجمعهما؟

سأقدم نصيحتين بسيطتين في هذا الصدد. أولًا، إن مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» (OBOR) و تكتل مجموعة «بريكس» هما مبادرتان دوليتان. ولذلك يتعيّن على المستثمرين في كلا البلدين أن ينظروا دوما إلى القضايا بنظرة تكون خارج حدودهم. ولا سيما ما يتعلّق بتنفيذ المشاريع الضخمة. ويتعين عليهم أن يفكروا فيما إذا كانت خُططهم سوف تنسَجم مع إطار عمل «مبادرة الحزام والطريق» وتكتل مجموعة البريكس حتى يكون في مقدورهم تحقيق التآزر على المستوى الدولي. ثانيًا، الحيطة والحذر الدائم من المخاطر الجيوبولتيكيَّة. فالجزائر والصين دولتان قويّتان، ويسهل أن تكونا عرضةً لصراعات جيوبولتيكيَّة. ولذلك، يشكل التبصُّر والتخطيط والتخفيف من المخاطر الجيوبولتيكيَّة أدوات أساسية لجميع المستثمرين في هذه البيئة العالمية المُربحة ولكنها في المقابل بيئة فوضوية، ولا سيما في قطاعيْ الطاقة والغذاء.

يقوم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون اليوم بزيارة دولة لجمهورية الصين الشعبية. كيف تنظرون أنتم كخبير صيني، والشعب الصيني على وجه العموم، إلى الجزائر؟

منذ استقلالها في عام 1962، لا زالت الجزائر تتمتّع بعلاقة جيدة مع الصين. فالصين كانت أول دولة غير عربية تعترف بالجزائر بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان الاستقلال. وفي عام 1953، اقترحت الجزائر وألبانيا بشكل مشترك على الأمم المتحدة العضوية للصين في مجلس الأمن. في الوقت الحالي، فإنه وبالنظر إلى الانكماش الاقتصادي في الصين بسبب تفشي «وباء محتمل» من الغرب، فإن زيارة الرئيس تبون ستساعد بالتأكيد على تعزيز الانتعاش الاقتصادي وعلى خلق ميزة جيوبولتيكيَّة. أما فيما يخص الشعب الصيني على وجه العموم، فهم ينظرون إلى الجزائر كدولة كبيرة في القارة الإفريقية تزخر بالموارد الطبيعية. كذلك، فهم ينظرون دوما إلى الجزائر على أنها قوةٌ مناهضة للإمبريالية إذ يتذكّر جيدًا العديد من الصينيين، وحتى العالم، نضال الجزائر المجيد في القرن الماضي من أجل نيل استقلالها، بل إنها استطاعت تدبير انقلاب في فرنسا.

بروفيسور هي، بما أنك خبير في بناء العلاقات الحكومية والتجارية، ما هي القطاعات الاقتصادية والاستثمارية التي يمكن للجزائر والصين التعاون فيها بالإضافة إلى ما هو موجود؟

أعتقد أنه يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار الاستراتيجية الكبرى للصين في مبادرة «حزام واحد، طريق واحد». وضمن هذا الإطار، فإن الجزائر تحتلّ مكانة فريدة من نوعها: فهي في المقام الأول، مزوّد رئيسيٌّ للطاقة؛ وثانيًا، تصنع محورا يلاقي بين أوروبا وغرب إفريقيا؛ ثالثًا، هي تزخر بمجموعة من الموارد الطبيعية. إن كل هذه الخصائص ضرورية في تطوير البنية التحتية عبر مشروع «حزام واحد، طريق واحد» في منطقة الأوراسيا. وتجذب الجزائر المستثمرين الصينيين من خلال استخدام هؤلاء لمواردها الطبيعية كالمعادن والغاز الطبيعي لأجل دعم الدول في منطقة الحزام والطريق. ومن ناحية أخرى، فأعتقد أن الجزائر، شأنها شأن المملكة العربية السعودية، قد تبنت لغاية الآن استراتيجية «التنويع الاقتصادي». فبصرف النظر عن مشاريع البنية التحتية قيد الإنجاز مثل الطرق السريعة والسكك الحديدية والمنازل، فإن الجزائر مهتمة جدًا بتعزيز قطاعات الأعمال الناشئة مثل المواد الكيميائية والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والموارد المائية وحتى الصناعات الخدمية مثل السياحة والثقافة والتعليم. والصين مهتمة أيضًا بالاستكشاف في هذه المجالات في إطار منافسها مع الغرب.

الصين والجزائر: الربط ما عبر الأقاليمي في إطار "مبادرة الحزام والطريق"

الدكتور جلة سماعين

أستاذ جامعي متخصص في العلاقات الدولية، ومترجم

عالمٌ جديد بدأ يتشكّل مع منذ إعلان الرئيس الصيني شي جينبينغ عن مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" (OBOR) وإحياء طريق الحرير التاريخية وتوسيعها بشبكات جديدة من الطرق التجارية التي تربط آسيا، أوروبا وإفريقيا. بذلك تثبت الصين أنها شريك عالميٌ في التنمية والنهضة المشتركة، ولاعبٌ أساسيٌ في دفع العملية الصناعية ورفع الطاقات الإنتاجية، فضلًا عن التواصل الثقافي والحضاري وتبادل الخبرات بين الشعوب التي تكرسها هذه المبادرة. وتراهن الصين وشركاؤها أن خطة التنمية العالمية ستكون تجربةً إنسانية غير مسبوقة وبرنامجا فعليا لتحقيق السلام العالمي.

أما عن "مبادرة الحزام والطريق"، فهي تقوم على إنشاء ممرّات اقتصادية تنموية (برّية وبحرّية) عابرة للمناطق والأقاليم والقارات مُشركة إيّاها في نظامٍ تعاونيٍ وتكاملي مُنسجم يستهدف تنمية الدول الواقعة داخل النطاق الجغرافي للمبادرة، والتي هي تعمل كذلك على خلق بنية اقتصادية جديدة تنطلق من نظام اقتصادي فيزيائي هدفه إلغاء تسلطيّة النظام المالي عبر الأطلسي، وتحقيق اندماج اقتصادي عالمي يقوم على مبدأ التكافؤ. وقد رصدت الصين لطريق الحرير الجديد ميزانية كبيرة، حيث يموّله بنك الصين للتنمية بقيمة 890 مليار دولار و"صندوق طريق الحرير" الذي تشارك فيه الدول المعنية بـ 40 مليار دولار و"البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية" برأسمال أولي مقداره 100 مليار دولار. تقوم المبادرة على خطوط ربط برّية وبحرية تنطلق من الصين لتصل إلى عدد من الدول في القارات الآسيوية والإفريقية والأوروبية، ويحتل ربط الإقليمين المتوسطي والإفريقي بالإقليم الآسيوي مكانةً هامة في هذا المشروع، هنا تتخذ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مكانتها من حيث أنها تمتلك نقاط استراتيجية للربط البري أو البحري، وتزداد هذه الأهمية إذا ما علمنا أن المدن في هذه المنطقة لعبت أدوارا محورية في طريق الحرير القديمة. وإن هذه المدن التاريخية، ومدن كبرى أخرى ناشئة، مرشحة لأن تكون مركزية في سياق انتقال كثافة العمليات الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب. بل أصبحت عمليات التعاون جنوب-جنوب تفوق في بعض الأحيان العمليات في الشمال أو بين الشمال والجنوب. وقد أدركت الدول المغاربية والإفريقية أهمية هذا المشروع الذي لم تتوان في الانضمام إليه، ومنها الجزائر التي انضمت رسميا إلى المبادرة بتاريخ 06 جوان 2019. لكن رغم ذلك، لا يمكن أن ننسى أن الجزائر كانت أول دولة عربية توقع اتفاقية "شراكة استراتيجية شاملة" مع الصين وكان ذلك بعد عام واحد من إطلاق المبادرة أي في 2014.

ضمن هذا الإطار تأتي أهمية الجزائر نظرا للعلاقات التاريخية والأخوية تربطها مع الصين، ناهيك عن علاقاتها الاستراتيجية التي تطوّرت بثبات شيئًا فشيئًا من المجالات السياسية لتشمل مجالات الدّبلوماسية والاقتصاد، وصولًا إلى الشؤون العسكرية. وثانيا، نظرا لموقع الجزائر المحوري وسط حوض المتوسط أين تتشكل التفاعلات المصيرية بين ثلاث قارات: أوروبا وإفريقيا وآسيا، وهي تشكل نقطة وصل لا غنى عنها في الربط ما عبر الأقاليمي أين تمتد خطوط التجارة البرية والبحرية والجوية، يضاف إلى ذلك ما تتمتع به الجزائر من موارد متنوعة ومن مزايا دموغرافية واجتماعية وثقافية يعزّزها عاملا الاستقرار والأمن الذي يصعب تحقيقهما والحفاظ عليهما في القارة السمراء وفي مناطق أخرى من العالم.

ومن المتوقَّع (والمؤكد كذلك) أن تلعب الجزائر، سواء من مستوى الإقليم المتوسطي أو المغاربي أو الشمال الإفريقي، فهي بوابة إفريقيا نحو أوروبا والعكس، وهي نافذة الدول الإفريقية على غرب وشرق المتوسط. فللجزائر قوّة سياسية واقتصادية تصنعُ لها امتدادات ما عبر-إقليمية في الإمكان أن تجعلها جسرًا بين المشرق والمغرب؛ والشمال والجنوب، وهي تتمتع بعلاقات علاقات تجارية واقتصادية ضخمة مع الصين. ويمكن لها أن تكون خزان طاقات (نفطيّة وغازية وبديلة) استراتيجي للمشاريع التنموية التي تعتزم المبادرة إنجازها في مختلف المناطق، وذلك إلى جانب دول الخليج العربية المرشحة للعب هذا الدور بكفاءة. نقول ذلك دون أن نهمل العلاقات التاريخية والحضارية التي ربطت شعب الجزائر والشعب المغاربي بصفة عامة بالشعوب الآسيوية منذ فجر التاريخ من خلال الرحلات وتجارة الحرير والشاي والمواد النادرة. وهي علاقات بين المجتمعات لا تزال مستمرة إلى غاية اليوم وقد عرفت تحولات وتطورات بات يصعب رصد ديناميكيتها.

بناءً على ذلك، يمكن القول أن مختلف المشاريع التي تنجزها الجزائر في مسائل الربط الميناني والسككي والبري، سواء وفق خطّتها الوطنية للتنمية أو في إطار "مبادرة الحزام والطريق" أو ضمن مشاريع انفتاح خارجي أخرى، ستسهم في عمليات الربط ما بين-الأقاليمي الذي سيربط غرب ووسط إفريقيا مع أوروبا (بوصفها مندمجة ضمن هذه المبادرة هي الأخرى)، أو بين آسيا وشمال إفريقيا أو المغرب العربي، وحتى بين شرق المتوسط وجنوبه. إن هذا الانفتاح والربط الأقاليمي الذي يمكن للجزائر أن تجسده يأتي ضمن ما باتت بعض الأعمال الأكاديمية تبحثه (من مثل أعمال رالف رولوف Ralf Roloff و يورغن رولاند (Jürgen Rüland لأجل تقديم فهم جديد لتفاعلات الأقاليم وسيرورات الدول في إطار عمليات الأقْلَمة نحو تحقيق "الحَوْكَمة العالمية" وإندماجها الإيجابي في ديناميّة العولمة وقدرتها على "التنافس التعاوني" مع أقطاب النظام الدولي، وذلك من خلال خمسة وظائف أو أدوار: التوازن، والبناء المؤسساتي، وعقلنة الحوارها بين-الأقاليمي، ووضع أجندات عمل جماعية والتفاوض جماعيًا، وبناء هويّة جماعية. وفي اعتقادنا أن هذه الوظائف للربط ما عبر الأقاليمي تتطابق مع أهداف المبادرة وآليات تنفيذها في المجالات التي تقوم على "المبادلات الخمس": المبادلات السياسية، البنية التحتية، المبادلات التجارية، والمالية، والإنسانية من جهة أخرى. وهذا من دون إغفال مناقشة مدى تطابق مبادئ التعايش السلمي الخمسة التي تطرحها المبادرة كآليات لتسوية النزاعات وتحقيق "السلام عبر التنمية" مع أطروحات ما بين الإقليمية في "التوازن التعاوني" والحَوْكَمة العالمية والمأسسة الإقليمية للعمل الدبلوماسي، وتقاطعها كذلك مع مبادئ السياسة الخارجية للجزائر (كالحياد السلبي، التوازن المرن، التحوُّط (Hedging)، الأمن والاستقرار عبر التنمية).

ومع إنه كثيرًا ما تُطرح ضمن سياسات التكامل الإقليمي في صورته الكلاسيكية مسألة التوازن والعدالة الاقتصادية بين الأقاليم، وهي مسألة كانت إما لتعزّز تجارب التكامل أو تشهد تآهيا عن استراتيجية "بناء الإقليم" سواء بوصفها حالة دفاعية ضد العولمة أو بوصفها استراتيجية تنافسية مع الأقاليم الأخرى. ولذلك، يمكن أن نشير في هذا الصدد لتجربة الجزائر في مشروع "الشراكة الأورومتوسطية" التي لم تفهم بالفعل حاجيات دول جنوب المتوسط وأهدافها، وتعاملت معها بوصفها دولا تنطوي على مصادر التهديد والتطرف وعناصر التخلف والفقر فجاءت الشراكات الإقليمية هذه غير متوازنة ومجحفة ونالت نصيبها من الفشل. وعلى عكس ذلك، تأتي مبادرة "الحزام والطريق" لتجاوُز المُعضلات المرتبطة بهذا النقائص إذ إن الأقاليم الفرعية ستدمجُ كلها إنجاز مشروع تنموي واحد ومنسجم ضمن مبدأ "رابح-رابح": ناهيك عن التشاوريّة التي تحكم ذلك الإنجاز، وهو ما يتقاطع في وجهه الآخر مع مقاربة "ما بين-الإقليمية" التي تستطيع فيها مختلف الدول عن حبك الاستراتيجيات الجماعية وتنسيقها، والامتثال لضرورات سياسية ودبلوماسية جماعيّة. أمّا بخصوص موقع الجزائر ضمن هذا البناء ما بين-الأقاليمي وتنفيذ مشاريع هذه المبادرة، فإن استراتيجيتها في "التوجه شرقًا" وتوجيه البوصلة صوْب آسيا ودعم التعاون "جنوب-جنوب" (الذي طالبت به منذ عقود في قمة حركة الانحياز وذلك قبل أن يأخذ زخمه الآن) وشراكاتها الاقتصادية الكبيرة مع الصين التي تعدّ شريكها الأكبر وتجمعه معها في منتديات ومبادرات وحوارات إقليمية (الشراكة الاستراتيجية الشاملة، الحوار الاستراتيجي، مجلس التعاون الصيني-الجزائري، منتدى التعاون الصيني العربي، مذكرات التعاون، منتدى التعاون الصيني-الإفريقي) يتقاطع وهذه المشاريع الترابطيّة.

لقد انضمّت الجزائر إلى مبادرة "الحزام والطريق" وهي تُساهم في "الصندوق الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية"، وسيسمح لها نظام الترابط ما بين-الأقاليمي هذا مع الصين ومع العالم الآسيوي بالانفتاح أكثر على الاقتصاديات الإقليمية والاقتصاد العالمي والمساهمة فيه؛ وسيزيدها العمل في إطار المبادرة من بناء شبكات إضافية للطرق والسكك الحديدية وأنابيب الغاز العابرة للقارات، وإنشاء الموانئ البحرية أو الجافة، وتوسيع شبكة الانترنيت ومدّ خطوط إضافية للألياف الضوئية والأسلاك الكهربائية. وخلق المزيد من المؤسسات العربية/ أو الإفريقية/ أو المتوسطية- الآسيوية ما فوق-القومية المختَلطة. ودفع عملية تكثيف الربط الوظيفي بين مختلف الميثات... وغير ذلك من المشاريع الواعدة والسياسات المشتركة مع الصين وشركائها التي ستجعل من الجزائر مركز جذب ونقطة ارتكاز استراتيجيّة. فالصين من خلال دورها كـ "فاعل خارجي" تستطيع أن تدفع بالتكامل الإقليمي المغاربي أو المتوسطي أو الإفريقي، وعلى التحفيز على إنشاء مؤسسات إقليمية وظيفية جديدة، بما في ذلك زيادة فعالية المؤسسات القائمة والتأثير فيها، وخصوصا وأن المبادرة تنطلق من مبدأ التمويل طويل المدى ومن مبدأ الانسجام والتناغم بين مختلف الدول والفواعل والهيئات والمجتمعات. بالقدر الذي تشكل فيه الجزائر نقطة جغرافية واقتصادية لا غنى عنها للصين (وباقي الدول الأوراسية أو الأوروبية والأمريكية) للولوج إلى الداخل الإفريقي، يضاف إلى ذلك الأدوار الهامة التي تلعبها الجزائر في حفظ الأمن والاستقرار الدوليين وهما عاملان من شأنهما كذلك تأمين طرق الحرير.

كذلك، فإنه يمكن في إطار هذه المبادرة الحديث عن إنشاء خطوط اتصال ميثانية تنطلق من آسيا وتصل إلى ليبيا ثم إلى تونس وصولًا إلى الجزائر، وتنطلق من الجزائر إلى موريتانيا وصولا إلى السنيغال. وسيسمح هذا الربط البحري لمنطقة المغرب العربي بأن تكون واجهة للتبادلات الممتدة من أوروبا حتى داخل إفريقيا. ووفقًا لتقديرات الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بلغ إجمالي الصادرات البحرية في المنطقة الفرعية شمال إفريقيا 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016 ، أي بمعدل 28 ٪ من إجمالي الخدمات المصدرة وبمعدل 57 ٪ من إجمالي صادرات أفريقيا عن طريق البحر المقدرة ب 6.32 مليار دولار أمريكي (الأونكتاد الإحصائي، 2018).

ومن هذه الاعتبارات، وغيرها كانت قد وضعت وزارة النقل الجزائرية في مارس 2016 اللّمسات الأخيرة على اتفاقية مع الشركة الصينية للإنشاءات الهندسية (CSCEC) وشركة تشاينا هاربور الهندسية (CHEC) لبناء ميناء عالمي للمياه العميقة في مدينة الحمدانية الساحلية المتوسطية في ولاية تيبازة ، على بعد 70 كم غرب العاصمة الجزائر بتكلفة تقدر بـ 3.5 مليار دولار. يتم تمويل الميناء بقرض طويل الأجل من الصين. وسيشمل الميناء 23 رصيفًا قادرًا على معالجة 6.5 مليون حاوية و 26 مليون طن من البضائع سنويًا. وسيكون بمثابة مركز رئيسي للشحن وإعادة الشحن في البحر الأبيض المتوسط للشحن على طول طريق الحرير البحري بين الشرق آسيا، وغربي البحر المتوسط، وبحر الشمال.

زيادةً على ذلك، ففي الإمكان أن يتشكل الربط المغاربي والإفريقي الذي ستكون الجزائر محوره من خلال شبكة الممرات البرية التي تبنيها الصين في المنطقة. فالصين شيّدت مشروع الجزائر التاريخي "للطريق السيار شرق-غرب" بطول 1720 كم ويربط الجزائر من حدودها الغربية إلى الحدود مع تونس. كما شيّدت الصين في طريقا سريعا ينطلق من ميناء تيبازة إلى العاصمة بطول 48 كم. ويعبر في اتجاه الجنوب ولاية البليدة ليصل إلى المدّية فاتحا المجال للسلع الوصول إلى أقصى الجنوب. هذا وللصين والجزائر فرص كثيرة واعدة في عقد الاتفاقيات لبناء طريق السكك العابر للصحراء الكبرى، ولاسيما وأن الصين تُنجز طرقا وسككا حديدية أخرى في بلدان إفريقية مختلفة، وهو ما من شأنه أن يطرح مسألة انسجام وتوافق قياسات السكك تمهيدا لاندماجها ما عبر الوطني والأقاليمي، كما يمكن للصين بعد تشييد هذه السكك تمويل الدول الإفريقية (من خلال الآليات البنكية التي تتضمنها المبادرة) لاقتناء القطارات الصينية السريعة مثل قطارات الرفع المغناطيسي ما عبر (Maglev) ، إذ إنها تعدّ "محرك الإنتاجية"، بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من خلق مناطق للنشاطات الزراعية والصناعية ومشاريع المياه والطاقة وتشييد البنية التحتية للتجارة.

وفي الختام، يمكن التأكيد بكل ثقة على أن مشاريع المبادرة وخُطوطها تتوافق مع خطة الإنعاش الاقتصادي الجديدة للجزائر وجهود الحكومة لتنويع مصادر التنمية الاقتصادية من خلال اللجوء إلى الإيرادات غير الهيدروكربونية، وخاصة وأن هذه المبادرة التاريخية التي تم بناؤها بشكل مشترك من خلال التشاور على أساس المساواة وتنسيق السياسات وبناء الثقة وتجسيد المصالح المتبادلة. ولذلك، يتوجب على الخبراء والمسؤولين الجزائريين في كل القطاعات والوزارات المختلفة تطوير استراتيجية للاندماج الفعال والسريع في "طريق الحرير الجديدة" الذي يمكن للجزائر أن تستفيد منه وأن تُفيد غيرها من خلاله من خلال مساعدتهم على ركوب "قطار التنمية" هذا، ولاندماج الجميع بكفاءة في الاقتصاد العالمي. وتعدّ زيارة الرئيس تبون إلى الصين في هذا اليوم تأكيدا لهذا المسعى في ربط مراكز التنمية وتحقيق الفوز التعاوني وتحقيق "تكاملات" (Intégra-tions) اقتصادية إقليمية وما عبر-إقليمية بين آسيا وإفريقيا إيمانًا منه بضرورة تحقيق تحوُّلات سريعة في هيكل الصناعات الاقتصادية، والكفّ عن محاولات اللحاق بالدول المتقدمة وابتكار ميادين جديدة للمنافسة، وتجارب بديلة للصناعة والمعلوماتية. إن كل هذه الجهود التي تنخرط فيها الجزائر تحت القيادة الحكيمة لرئيس الجمهورية هي في بعدها الآخر تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

زيارةُ الرئيس الجزائري للصين:

خطوةٌ جديدَة نحو مجتمع "المصِير المُشترك"

حسين العسكري

نائب رئيس معهد الحزام والطريق في السويد؛ و زميل بحث متميز في معهد غوانودونغ للاستراتيجيات العالمية في جامعة غوانودونغ في جامعة شيان في الصين.

تحظى زيارة الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى بكين هذا الأسبوع بلقاء القمة مع الرئيس الصيني شي جينبينغ بأهمية قصوى في الظروف الراهنة. ولعلّ أهم أسباب ذلك هو أولا، تسارع الخطى عالميا نحو نظام متعدد الأقطاب وبروزه بما يسمى بدول «الجنوب العالمي» باعتبارها بوصلة تشير إلى اتجاه مستقبل العالم الاقتصادي والسياسي. ومن أهم المؤشرات إلى ذلك هو تزايد عدد الدول التي تريد الانضمام إلى مجموعة البريكس ومنها الجزائر، وانحسار دور الدولار المهيمن في التجارة العالمية وبروز دور العملات المحلية لدول الجنوب كبديل له. وثانيًا، لأهمية «مبادرة الحزام والطريق»، التي تقودها الصين وانضمّت إليها لحد الآن مئة واثنان وخمسون دولة وثلاثون منظمة عالمية، في تحديد مفاهيم التنمية والتعاون الاقتصادي بين الشعوب نحو بناء ما يسميه الرئيس الصيني «مجتمع المصير المشترك» الذي يختلف تمامًا عن النظام العالمي أحادي القطبية الذي هادنته لحد اليوم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما في أوروبا، وهو نظام مبنيٌ فقط على خدمة مصالح هذه القوى الكبرى الطاغية. وثالثًا، لأن علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين تعتبر نموذجًا يحتذى به للعلاقات بين الدول حيث تتساوى فيه الأمم ويُعامل بعضها البعض بذات قدر الاحترام وتبادل المنفعة لتجاوز معوقات التنمية والوصول نحو الرفاهية الاقتصادية. ويمكن اعتبار أهم معوّق من معوقات التنمية في العالم النامي هو عدم توفر البنية التحتية الأساسية الحديثة التي تعتبر المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والصناعي. وهذا ما تعكف عليه الصين في مبادرتها للحزام والطريق. وقد تم انجاز العديد من المشاريع الكبرى للبنية التحتية في الجزائر في الأعوام الأخيرة بالتعاون مع الصين وما زال العمل في بداية مشواره.

يُصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة الحزام والطريق التي اقترحها الرئيس شي جينبينغ في عام 2013 لتحسين ترابط البنية التحتية بين البلدان. مبادرة الحزام والطريق هي واحدة من أكبر مبادرات التنمية العالمية في التاريخ وتهدف إلى تحسين الاتصال المادي والرقمي وتعزيز التجارة الحرة والعادلة وبناء الجسور بين الشعوب من خلال التبادلات الثقافية والاجتماعية والعلمية والتعليمية والسياحة بين الدول. وتتزامن الذكرى العاشرة للمبادرة مع ما يقول الخبراء إنه يمكن أن يكون نهاية لوباء COVID-19 الرهيب، وإعادة فتح الصين لحدودها بعد تحسين تدابير مكافحة الوباء. لكن في الوقت نفسه، دخل العالم في دورة جديدة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار عسكريًا واقتصاديًا خاصة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

هناك مجموعة واسعة من المعلومات المضللة التي تنتشر في وسائل الإعلام الغربية حول «الأجندة الحقيقية» وراء «مبادرة الحزام والطريق» وتعاون الصين مع الدول النامية الأخرى. وتتراوح الأقاويل الزائفة بين قيام الصين بوضع «فخ ديون» للدول النامية إلى طموحات الصين الاستعمارية للسيطرة على المعادن الاستراتيجية والموارد الطبيعية الأخرى للدول الأخرى ، والتي لا يستند أي منها إلى الواقع.

إن أهداف الصين سهلة الفهم للأشخاص ذوي العقلية الواضحة ولكنها غامضة للغاية بالنسبة لأولئك الذين يمارسون الاستعمار الجديد ويتلاعبون بالمواقف .أولاً، تنبذ الصين ألعاب المحصل الصفري لأن هذه الألاعيب هي جزء من الإرث الإمبريالي وكانت الصين ضحية لمثل هذه الألعاب في الماضي. وثانيًا ، تعتبر الجغرافيا السياسية فكرة أخرى ترفضها الصين نظرًا لأنه من المعروف جيدًا كيف أشعلت الجغرافيا السياسية للقوى الاستعمارية واستراتيجية «فرق تسد» الحربين العالميتين. كانت الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أيضًا نتيجة للجغرافيا السياسية.

إن ما تؤمن به الصين هو التعاون المربح للجانبين (رابح رابح) وحقيقة أن الاعتماد المتبادل بين الدول هو ضمان للتعايش السلمي. على الصعيد الاقتصادي ، تعتبر الصين تقدمها الاقتصادي وازدهارها جزءًا من جهودها لتعزيز تنمية البلدان الأخرى، حيث تحتاج الصين إلى أسواق مستقرة ومزدهرة لصادراتها. كما تحتاج أيضًا إلى تدفق آمن ومستدام للمواد الخام والمنتجات الأساسية الأخرى لتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها، أي سلاسل امداد مستقرة وامنة. قبل كل شيء تحتاج الصين إلى بيئة سلمية ومستقرة يمكن أن تتقدم فيها هي وشركاؤها. إن كل هذه هي أهداف مشروعة تمامًا تدركها الصين تدريجياً من خلال تعميق التعاون مع غالبية الدول من خلال الوسائل الدبلوماسية.

ويعني اقتراح الصين للمساعدة في بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية أنه لا يمكن لأي دولة أن تتطور وتزدهر بمعزل عن غيرها ، وأنه لا ينبغي لها أن تثري نفسها على حساب الدول الأخرى. لا تنوي الصين إعادة اختراع عجلة العلاقات الدولية. إن ميثاق الأمم المتحدة الذي تم الحصول عليه بشق الأنفس هو في صميم الحوكمة العالمية التي تدعمها الصين وتلتزم بها. كانت هذه هي السياسة الأساسية للصين منذ الخمسينيات من القرن الماضي عندما قدمت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. ولكن مع مواجهة العالم وضعًا معقدًا ، كان من الضروري للصين إعادة تعريف وتوضيح بعض هذه المبادئ.

زيادةً على ذلك، تعد مبادرة التنمية العالمية التي اقترحها الرئيس شي جينبينغ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2021 جزءًا من جهود الصين لإعادة تعريف وتوضيح تلك المبادئ. ما يجعل مبادرة التنمية العالمية مميزة هو أنها تجعل مفهوم التنمية شفافًا ، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية. وهذا يختلف اختلافًا كبيرًا عن الأولويات التي حددتها مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي والتي تركز على «التغيير السياسي» بدلاً من تلبية الاحتياجات العاجلة للبشرية مثل القضاء على الفقر والجوع وتوفير المياه النظيفة والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم للشعوب.

وحتى عندما تقوم المؤسسات المدعومة من الغرب مثل البنك الدولي بتمويل مشاريع «التنمية» في البلدان النامية، فإنها تفعل ذلك على مستوى صغير جدا دون أي تأثير ملموس على الاقتصادات الوطنية. كما أن البنك الدولي يعارض بشدة فكرة «المشاريع الضخمة» مثل مشاريع الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن سياسات الغرب تجاه الدول النامية غالبا ما تُترجم إلى تدخل في الشؤون السياسية والداخلية للدول النامية من خلال التحريض على تغيير الأنظمة من خلال زعزعة استقرار النظام السياسي لبلد ما أو فرض العقوبات الاقتصادية أو حتى الغزو العسكري المباشر. وقد أدت هذه السياسات إلى عزل العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية عن مؤسسات التمويل الغربية. في المقابل ، يبدو مبدأ التنمية المشتركة للصين أكثر جاذبية للدول النامية بشكل عام. لأسباب ليس أقلها أن الصين على الرغم من كونها دولة نامية فقد انتشلت حوالي 800 مليون شخص من الفقر المدقع وهي تتجه نحو تحقيق الرخاء المشترك.

أما بالنسبة لمبادرة الأمن العالمي ، فقد اقترحها الرئيس شي في أبريل 2022 وسط التوترات المتزايدة في أوروبا بشأن الصراع الروسي الأوكراني وتضاؤل الجهود المبذولة لإيجاد حل دبلوماسي للمشكلة. في الواقع ، كانت القوى الغربية (ولا تزال) تزود أوكرانيا بالسلاح ، مما جعل حل النزاع أكثر صعوبة. على هذا فإن الأمن والتنمية أصبحا لا ينفصلان. وعلى هذا النحو أصبح الحفاظ على السلام من خلال التنمية الاقتصادية هو المعيار الجديد للحوكمة العالمية. إن متطلبات التنمية في جنوب الكرة الأرضية هائلة، كما أن العالم الصناعي المتقدم سابقا بدأ يعاني ذاته بسبب بنيته التحتية المتقادمة وتدهور الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم وتزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

لا تستطيع الصين وحدها أن تحل كل مشاكل العالم. هناك حاجة إلى إعادة تعريف مفاهيم التنمية والأمن من قبل جميع البلدان للتغلب على عدد لا يحصى من التحديات العالمية المشتركة. في هذا السياق ، أثبتت مبادرة الحزام والطريق أنها نموذج مناسب وجذاب للبلدان النامية لتعزيز تنميتها الاقتصادية. لذلك ينبغي على اوربا والولايات المتحدة أن تدعم هذه المبادرة لا أن تسعى لتقويضها، وذلك من أجل مصلحة الجميع.

وفي الختام، يمكن التأكيد على أن زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى بكين جاءت لتعطي دفعة قوية ليس فقط للعلاقات الثنائية بين البلدين، إنما للعلاقات العربية-الصينية التي شهدت قفزة نوعية في القمة العربية الصينية في الرياض في شهر ديسمبر الماضي، حيث طرح الرئيس الصيني قائمة مهمة من مشاريع التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي، ومنها زيادة التجارة في النفط والغاز باستخدام العملة الصينية اليوان عبر منصة شانغهاي لتجارة الطاقة. وأيضا توطين عدد كبير من الصناعات في الدول العربية مثل صناعة البتروكيماويات التي تعتبر طريقة مهمة لتنويع مصادر الدخل للدول النفطية ورفع القيمة المضافة للنفط والغاز اضعافا مضاعفة. كما طرح الرئيس الصين التعاون في مجال البنية التحتية الأساسية للنقل والطاقة ولكنه شدد على التعاون في مجال الطاقات النظيفة والطاقة النووية. بالإضافة الى ذلك توجد آفاق هائلة للتعاون في مجال الاتصالات والانترنيت حيث أصبحت الشركات الصينية مثل هواوي الاولى في العالم في مجال الاتصالات. كما ان الصين قد اصبحت الدولة الرائدة في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي. إضافة إلى ذلك، اقترح الرئيس الصيني التعاون مع الدول العربية في مجال تقنيات الفضاء والاقمار الصناعية وتدريب رواد فضاء عرب للمشاركة في البرنامج الصيني للفضاء ومحطة الفضاء الصينية الجديدة.

لذلك ستكون زيارة الرئيس الجزائري إلى العاصمة الصينية على قدرٍ كبير جد من الأهمية، وينبغي جعل سقف الطموحات والتوقعات عاليًا جدا. لقد تغيّر العالم بشكل دراماتيكي في الأعوام الماضية وهو يسارع الخطى لتغيرات أكبر في الأعوام القادمة. الأمر الذي يفرض على الجزائر ومعها الدول العربية والإفريقية، أن تكون سباقة في المساهمة في رسم خارطة العالم الجديد المقبل.

الهند والإمارات.. اتفاق لتسوية التجارة الثنائية بالروبية

إعداد: ليليا بوجلابة/ وكالات

وقّعت الهند اتفاقية مع دولة الإمارات تسمح لها بتسوية المعاملات التجارية بالروبية بدلا من الدولار الأمريكي. وتعزز هذه الخطوة جهود الهند لخفض تكاليف المعاملات المالية من خلال تقليل التحويلات بالدولار. كما اتفق البلدان -أثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى الإمارات- أيضا على إنشاء آلية دفع فورية لتسهيل تحويل الأموال عبر الحدود. وذكر بيان صادر عن بنك الاحتياطي الهندي أن الاتفاقيتين ستتيحان «معاملات ومدفوعات سلسة عبر الحدود، وتعززان المزيد من التعاون الاقتصادي». وتعد الإمارات رابع أكبر مورد نفطي للهند في العام المنتهي في مارس. وبلغ حجم التجارة الثنائية بين الهند والإمارات 84 مليار دولار في السنة المالية 2023-2022.

وزراء مالية مجموعة السبع يبحثون في الهند مساعدة الدول النامية

التقى وزراء مالية وحكام المصارف المركزية لدول مجموعة السبع في الهند، أمس الأحد لمناقشة تخفيف عبء ديون البلدان النامية وإصلاحات مصرفية والضرائب المفروضة على الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك الأزمة الأوكرانية، قبل اجتماع لمجموعة العشرين. ومن النقاط الرئيسية في المناقشات، الدعم الذي سيتم تقديمه لبنوك التنمية الكبرى مثل البنك الدولي، من أجل توجيه مساعدتها بشكل أفضل إلى التحدي الهائل المتمثل في الاحتباس الحراري، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية. وقالت وزارة الخزانة الأميركية، في بيان قبل الاجتماع الذي سيعقد في غاندينغار بغرب الهند، «بما أن أكثر من نصف البلدان منخفضة الدخل تواجه حالة من المديونية الكبيرة، أو قد تصبح في هذا الوضع، من الضروري اتخاذ إجراءات جماعية لمساعدتها على النهوض. وبعد مشاورات مجموعة السبع، سيعقد الاثنين والثلاثاء اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين في هذه المدينة الهندية التي أنشئت في سبتينات القرن الماضي وأطلق عليها اسم بطل الاستقلال غاندي. وكان الرئيس الجديد للبنك الدولي أجاي بانغا، قد عبر، خلال الأسبوع الحالي، عن قلقه من «انعدام الثقة العميق» الذي يفصل بين بلدان الشمال والجنوب، «في وقت يتعين علينا أن نلتقي» للتصدي للتحديات «المترابطة» من محاربة الفقر في العالم إلى أزمة المناخ «الوجودية» والانتعاش الاقتصادي بعد الوباء والحرب في أوكرانيا. وأضاف، في مقال نشر على الإنترنت، أن «الإحباط الذي نشعر به بلدان الجنوب أمر مفهوم. ففي كثير من الجوانب تدفع هذه البلدان ثمن ازدهار الدول الأخرى». مشيراً إلى أن هذه الدول «قلقة من إعادة توجيه الوسائل التي وُعدت بها، إلى إعمار أوكرانيا». وأوضح بانغا: «إنهم يشعرون أن تطلعاتهم محدودة، لأن قواعد الطاقة لا تطبق عالمياً، وهم قلقون من أن جيلاً مزدهراً سيقع في براثن الفقر».

واشنطن "تتطلع" إلى العمل مع بكين على هيكلة الديون وتسوية ملفات عالمية أخرى

قالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين أمس الأحد إنها «تتطلع» إلى العمل مع الصين على الملفات ذات الاهتمام المشترك، بما يشمل إعادة هيكلة الديون للدول الأكثر فقراً وحاجة بنوك التنمية متعددة الأطراف لإصلاحات قبل أي بحث لزيادة رأسمالها. وأضافت يلين في تصريحات معدة لمؤتمر صحافي قبل اجتماع بالهند لوزراء مالية ومسؤولي بنوك مركزية من دول مجموعة العشرين، أن زيارتها لبكين الأسبوع الماضي، ساعدت في وضع العلاقات الأميركية - الصينية على «أساس أكثر رسوخاً»، وأن أكبر اقتصادين في العالم عليهما التزام أمام العالم «بالتعاون فيما يتعلق بالمجالات محل الاهتمام المشترك». وقالت يلين: «هناك مزيد من العمل الإضافي الذي يحتاج إلى إنجاز. لكنني أعتقد أن تلك الزيارة كانت بداية مهمة... أتطلع للبناء على هذا الأساس الذي تم إرساؤه في بكين لدفع مزيد من التحركات». وأضافت أن واشنطن ستواصل منع روسيا من الوصول إلى عتاد عسكري وتكنولوجيا تحتاجها موسكو بحربها في أوكرانيا. وقالت يلين: «أحد أهدافنا الرئيسية هذا العام مواجهة جهود روسيا للتهرب من عقوباتنا. تحالفنا يبني على التحركات التي اتخذناها في الأشهر القليلة الماضية للتصدي لتلك المحاولات وتترأس الهند مجموعة العشرين هذا العام، وتسعى لتبني موقف حيادي إلى حد كبير فيما يتعلق بالحرب ورفضت بشكل عام التنديد المباشر بالغزو الروسي لأوكرانيا، لكنها تحث على التوصل إلى حل دبلوماسي وتزيد في الوقت نفسه من مشترياتها للنفط الروسي، في وقت تسعى فيه دول غربية للضغط على موسكو. وقالت يلين إنها ستواصل الدفع بقوة في اجتماع مجموعة العشرين في جاندينا جار بولاية جوجارات شمال غربي الهند، من أجل «مشاركة كاملة وفي توقيت مناسب لكل الدائنين الثنائيين الرسميين من أجل إعادة هيكلة الديون. وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى «دليل إرشادات» خاص بإعادة هيكلة الديون للدول المقترضة والأطراف الأخرى من أجل توفير الوضوح الكامل للعملية.

اقتصادية قناة السويس تبحث مع وفد برازيلي مجالات التعاون

حثّ اللواء وليد يوسف، نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للمنطقة الجنوبية امس الاحد، مجالات التعاون في الزراعة والبيئة مع وفدًا برازيليًا من مؤسستي FGV EU-ROPE و CITTA ، ووفد مرافق من غرفة التجارة العربية البرازيلية. وشهد اللقاء التعرف على جهود المنطقة الاقتصادية وشركائها في مجالات التنمية الخضراء والحلول البيئية، والتعرف على أبرز الحوافز الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة داخل المناطق الصناعية والموانئ التابعة لها، واستعراض الاستثمارات المتاحة في النمو منذ الربع الثالث 2020، فيما نما القطاع 11.7 في المائة، مقارنة بالربع السابق (الربع الرابع 2022) البالغ 2.85 مليار ريال. وفي 2019، جرى إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يشمل أربعة برامج رئيسة هي الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية، مع التركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة. وقد حقق البرنامج عددا من الإنجازات شملت تنفيذ برنامج المسح الجيولوجي للمعادن. وتسعى الحكومة السعودية إلى مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع والاستراتيجيات الداعمة للنمو وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة بوتيرة متسارعة. وخلال العام الماضي، نما قطاع التعدين 6.6 في المائة ليصل مساهمته في الاقتصاد إلى 12.1 مليار ريال، مقارنة بـ11.3 مليار خلال 2021. بينما نما بنحو 29 في المائة، مقارنة بـ2016. وحددت هيئة المساحة الجيولوجية في السعودية هدفا واضحا لقطاع التعدين، وهو أن ينمو إسهامه في الناتج المحلي إلى نحو 281 مليار ريال بحلول 2035. وقدرت قيمة المعادن غير المستغلة وحدها بنحو خمسة تريليونات ريال، بما في ذلك عدد من المعادن الأكثر وفرة مثل: الذهب، والفضة، والنحاس، والزنك، والفوسفات، والبوكسايت، والحجر الجيري، ورمل السيليكا، والفلسبار، وصخور الزينة مع الأخذ في الحسبان أنه قد يكتشف مزيد من الثروات المعدنية مستقبلا. وبلغ عدد المجمعات التعدينية في المملكة حتى نهاية 2022 نحو 377 مجمعا، بمساحة إجمالية 44,365 كيلومترا مربعا، موزعة على 13 منطقة. فيما وصل عدد مواقع الأحزمة المتمعدنة إلى 35 موقعا، وهي أقاليم ومتكونات جيولوجية محددة تحتوي على عديد من الرواسب المعدنية، وتقع على مساحة إجمالية تزيد على 305 آلاف كيلومتر مربعة. وتعادل 14 في المائة من مساحة المملكة. وتقع 94 في المائة من مساحة هذه المواقع ضمن نطاق الدرع العربي البالغة مساحته 622 ألف كيلو مترمربع، إضافة إلى أن نسبة قيمة الثروات الخام المعدنية في هذه الأحزمة المتمعدنة تقدر بنحو 75 في المائة من قيمة المخزون الجيولوجي في المملكة، الذي يقدر بخمسة تريليونات ريال.

إيران تعلن عن مخطط للربط الكهربائي مع روسيا

أعلن وزير الطاقة الإيراني امس الاحد، علي أكبر محرابيان، أن هناك مخططا للربط الكهربائي مع روسيا عبر مساري أذربيجان وأرمينيا. وقال الوزير الإيراني، في تصريحات لوكالة «إيسنا»، اليوم الأحد، إن «هناك مخططا لربط شبكة الكهرباء الإيرانية بشبكة الكهرباء الروسية عبر مسارين أولهما أذربيجان وثانيهما عبر أرمينيا ومن ثم جورجيا. وكان مجلس الوزراء الروسي، أعلن في نوفمبر الماضي، أن روسيا تناقش مع إيران بناء محطات كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح على الأراضي الإيرانية. وذكر المجلس في بيان أنه «يجرى مناقشة مشاركة الشركات الروسية في مشاريع بناء محطات كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية في إيران على أساس التسليم الكامل، بطاقة إجمالية مركّبة لا تقل عن 100 ميغاواط. وأضاف المجلس أن ذلك سيكون بالإضافة إلى المشاركة في تنفيذ مشاريع محطات الكهرباء العاملة بطاقة الرياح على الحدود مع أفغانستان وعلى ساحل بحر قزوين الإيراني وذلك على أساس عقود طويلة الأجل تصل إلى 20 عاماً. وكانت روسيا قد استضافت الدورة الـ16 للجنة الاقتصادية الروسية الإيرانية المشتركة في الشيشان، خلال الفترة من 29 أكتوبر/ تشرين الأول، إلى الأول من نوفمبر 2022. وناقشت اللجنة مسائل الطاقة وتطوير حقول النفط الإيرانية وتبادل النفط والغاز بين البلدين، وكذلك مجالات الزراعة والصادرات المتبادلة من المنتجات الزراعية بين البلدين، ومناقشة الاتفاقيات الحالية بين البلدين في هذا الصدد. كما تناولت العراقيل التي تمنع فتح ممر النقل الدولي «شمال جنوب» الذي يربط روسيا بالمحيط الهندي عبر الأراضي الإيرانية.

السعودية... زيادة أسعار المستهلكين في جويلية بحوالي 2.7 بالمئة

إعداد: ليليا بوجلابة/ وكالات

كشف التقرير الشهري الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أمس الأحد، عن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالمملكة (التضخم) بنسبة 2.7 في خلال شهر جويلية الماضي، وذلك مقارنة بالشهر نفسه من العام المنقضي، ووفقًا لتقارير إعلامية، فقد جاءت هذه النسبة في ظل ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات، وأسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل والتعليم. وبحسب سجل الهيئة العامة لإحصاء تأثر معدل التضخم في جوان بارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1بالمئة، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنحو 9.1 في المئة، والنقل بنسبة 1.6 في المئة والتعليم بزيادة 3 في المئة، بالإضافة إلى المطاعم والفنادق بنحو 4.3 في المئة، والترفيه والثقافة 2.6 المئة، ومن جهة أخرى، شهدت أسعار الملابس والأحذية انخفاضا بنسبة 2.9 في المئة، والاتصالات بنحو 0.7 في المئة، وتأثيث وتجهيز المنزل بنسبة 2.3 في المئة. وبحسب بيانات الجهة الرسمية، فقد سجل مؤشر أسعار المستهلك، على أساس شهري، ارتفاعاً بنحو 0.2 في المئة خلال جوان مقارنة مع شهر ماي من العام الجاري.

تسجيل أعلى مساهمة ربعية لقطاع التعدين في الاقتصاد السعودي بقيمة 3.2 مليار ريال في 3 أشهر

يواصل قطاع التعدين في السعودية -باستثناء النفط والغاز- نموه للفصل الـ11 على التوالي وعلى أساس سنوي، مستفيدا من التقدم الذي تحققه المشاريع الحكومية المرتبطة برؤية 2030، ليسجل القطاع مستوى قياسيا خلال الربع الأول من العام الجاري. وبلغت مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد السعودي بلغ خلال الربع الأول 3.2 مليار ريال، بحسب التقديرات بالأسعار الثابتة، مسجلا بذلك أعلى مساهمة ربعية، ونما ناتج القطاع خلال الربع الأول نحو 0.2 في المائة، مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي 3.18 مليار ريال، ليستمر القطاع في النمو منذ الربع الثالث 2020، فيما نما القطاع 11.7 في المائة، مقارنة بالربع السابق (الربع الرابع 2022) البالغ 2.85 مليار ريال. وفي 2019، جرى إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يشمل أربعة برامج رئيسة هي الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية، مع التركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة. وقد حقق البرنامج عددا من الإنجازات شملت تنفيذ برنامج المسح الجيولوجي للمعادن. وتسعى الحكومة السعودية إلى مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع والاستراتيجيات الداعمة للنمو وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة بوتيرة متسارعة. وخلال العام الماضي، نما قطاع التعدين 6.6 في المائة ليصل مساهمته في الاقتصاد إلى 12.1 مليار ريال، مقارنة بـ11.3 مليار خلال 2021. بينما نما بنحو 29 في المائة، مقارنة بـ2016. وحددت هيئة المساحة الجيولوجية في السعودية هدفا واضحا لقطاع التعدين، وهو أن ينمو إسهامه في الناتج المحلي إلى نحو 281 مليار ريال بحلول 2035. وقدرت قيمة المعادن غير المستغلة وحدها بنحو خمسة تريليونات ريال، بما في ذلك عدد من المعادن الأكثر وفرة مثل: الذهب، والفضة، والنحاس، والزنك، والفوسفات، والبوكسايت، والحجر الجيري، ورمل السيليكا، والفلسبار، وصخور الزينة مع الأخذ في الحسبان أنه قد يكتشف مزيد من الثروات المعدنية مستقبلا. وبلغ عدد المجمعات التعدينية في المملكة حتى نهاية 2022 نحو 377 مجمعا، بمساحة إجمالية 44,365 كيلومترا مربعا، موزعة على 13 منطقة. فيما وصل عدد مواقع الأحزمة المتمعدنة إلى 35 موقعا، وهي أقاليم ومتكونات جيولوجية محددة تحتوي على عديد من الرواسب المعدنية، وتقع على مساحة إجمالية تزيد على 305 آلاف كيلومتر مربعة. وتعادل 14 في المائة من مساحة المملكة. وتقع 94 في المائة من مساحة هذه المواقع ضمن نطاق الدرع العربي البالغة مساحته 622 ألف كيلو مترمربع، إضافة إلى أن نسبة قيمة الثروات الخام المعدنية في هذه الأحزمة المتمعدنة تقدر بنحو 75 في المائة من قيمة المخزون الجيولوجي في المملكة، الذي يقدر بخمسة تريليونات ريال.

سلطنة عمّان تعزز احتياطيات النفط والغاز في 2022

تواصل سلطنة عمان تعزيز احتياطيات النفط والغاز لديها؛ بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية، وذلك من خلال دعم البحث والاستكشاف وجلب التقنيات الحديثة التي تسهم في استغلال هذه الموارد بصورة أمثل. وأعلنت وزارة الطاقة والمعادن العمانية، يوم السبت الفارط 15 جويلية، تحسنًا كبيرًا شهده إنتاج النفط والغاز وتعزيز الاحتياطيات، بجانب تعزيز تنمية برامج القيمة المحلية المضافة، وتطوير إستراتيجية طموحة لضمان تطوير اقتصاد الهيدروجين الأخضر. وفق التقرير السنوي، الذي نشرته وكالة الأنباء العمانية. وقالت الوزارة، إن شركات الاستكشاف في سلطنة عمان حفرت واختبرت وقيّمت خلال العام الماضي (2022) نحو 56 بئرًا استكشافية وتقييمية للنفط، و12 بئرًا استكشافية وتقييمية للغاز بما فيها آبار حفرت وخضعت للاختبار والتقييم في العام نفسه، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة. وأوضحت أن نتائج التحاليل البتروفيزيائية، واختبارات إنتاجية الآبار، أبرزت مؤشرات إيجابية في عدد منها، التي أعلن بعضها، بعد ربطها بخط الإنتاج وتسليمها لمرحلة ما بعد الاستكشاف والتطوير، بما أضاف إلى احتياطيات النفط والغاز في البلاد.

احتياطيات النفط والغاز في سلطنة عمان

أوضح التقرير السنوي، الصادر عن وزارة الطاقة والمعادن في سلطنة عمان، أن إجمالي احتياطيات النفط والغاز ارتفع بصورة ملحوظة، إذ بلغت احتياطيات الخام والمكثفات المتوقعة بنهاية عام 2022 نحو 4 مليارات و905 ملايين برميل، مرتفعًا بنسبة 1% عن العام السابق 2021. في الوقت نفسه، كشف التقرير عن أن الاحتياطي المتوقع من الغاز الطبيعي في عام 2022 يرتفع إلى 24 تريليون قدم مكعبة، بزيادة 7% عما كان عليه في عام 2021. وبلغ عدد الشركات المشغلة لمناطق الامتياز في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز بنهاية 2022، نحو 18 شركة تعمل في 37 منطقة امتياز، كما بلغ إجمالي الصادرات من النفط الخام والمكثفات النفطية نحو 318 مليون برميل، وجاءت الصين في مقدمة الدول المستوردة للنفط العُماني بنسبة 81.7%. وضمن خطط سلطنة عمان لزيادة احتياطيات النفط والغاز وقّعت وزارة الطاقة والمعادن اتفاقية واحدة في عام 2022، مع شركة شل عمان للغاز المتكامل، بمنطقة الامتياز رقم 11، بقيمة استثمارية للمدة الأولى بلغت 105 ملايين دولار، وارتفع إنتاج النفط في البلد خلال العام الماضي بمتوسط إنتاج يومي بلغ مليونًا و649 ألف برميل، مقارنة بنحو 971 ألف برميل في 2021، بزيادة 9.6%. كما بلغ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي، مضافًا إليه الاستيراد، نحو 52 مليارًا و61 مليونًا و870 ألف متر مكعب بمتوسط إنتاج يومي بلغ 142.6 مليون متر مكعب.

أدنوك الإماراتية تتفاوض لتأسيس شركة قابضة جديدة للبتروكيماويات

بدأت شركة أدنوك الإماراتية مفاوضات رسمية مع شركة «إو إم في»، لبناء كيان قابض جديد «شركة قابضة» للبتروكيماويات، من خلال دمج حصصهما في شركتين، هما «بروج» و«بوربالیس». وأعلنت الشركة، يوم السبت الفارط 15 جويلية، أنها بدأت المفاوضات لإنشاء الكيان القابض الجديد، من خلال عملية دمج مقترحة، بما يحقق مزيدًا من الفرص الاستثمارية للطرفين. وفق بيان نشره موقع الشركة. وأوضحت شركة أدنوك الإماراتية أنها تولي دراسة هذه الفرصة، التي تزخر بعديد من الإمكانات الإيجابية للطرفين اهتمامًا كبيرًا، ولا سيما أنها تمتلك -مع «أو إم في»- حصصًا أغلبية في الشركتين؛ بما يؤهلهما لتحقيق هذه الصفقة.

حصص الشركتين

تمتلك شركة أدنوك الرائدة في الإمارات حصة تمثل نحو 54% في شركة «بروج»، المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، بينما تمتلك «بوربالیس» حصة 36%. وفق معلومات أوردها بيان الشركة، واطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. في الوقت نفسه، يمتلك مستثمرون أفراد ومؤسسات حصة 10% من أسهم شركة «بروج» المملاقة، بينما تعد شركة «بوربالیس»، مملوكة بنسبة 75% من قبل شركة «أو إم في»، بينما تمتلك الشركة الإماراتية نحو 25% من أسهمها. وتجري الشركة الإماراتية هذه المفاوضات بصفتها مساهمًا مالكًا لحصة الأغلبية في شركة «بروج» مع «أو إم في» باعتبارها مساهمًا يمتلك حصة الأغلبية في «بوربالیس»، على أن يخضع القرار النهائي بخصوص هذه الصفقة لعمليات الحوكمة في «بروج» والأطراف ذات الصلة. ووصفت الشركة هذا الاندماج المحتمل بأنه «خطوة كبيرة ومهمة، وتقدم نوعي ضمن إستراتيجية «أدنوك» لخلق القيمة والنمو والتوسع في قطاع البتروكيماويات؛ إذ سيكون خاضعًا لموافقات الجهات التنظيمية المعنية».

مشروعات توسعية

تواصل شركة أدنوك الإماراتية، المزود المسؤول والموثوق للطاقة منخفضة الانبعاثات، خططها الإستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز لدولة الإمارات، بحلول 2027، عبر التوسع في عدد من المشروعات، والتي كان أبرزها -مؤخرًا- ترسية عقود بقيمة إجمالية 1.34 مليار دولار لإنشاء خط أنابيب جديد، لنقل الغاز. وأعلنت الشركة، في 3 جويلية الجاري، ترسية العقود على شركة بتروفاك الإمارات، وتحالف شركة الإنشاءات البترولية الوطنية وشركة كات الدولية المحدودة لتوسعة شبكة خطوطها للأنابيب الغاز الطبيعي. وفي جوان الماضي، أعلنت الشركة مواصلة خططها لزيادة الإنتاج الإماراتي إلى 5 ملايين برميل يوميًا، عبر تطوير الحقول عبر شركاتها الفرعية. وضخ استثمارات مليارية؛ إذ حصلت شركة «الإمداد والخدمات» على عقد بقيمة 3.588 مليار درهم (0.98 مليار دولار) لتنفيذ أعمال بناء جزيرة اصطناعية، من شركة «أدنوك البحرية».

سوناطراك تبرم مذكرة تفاهم مع شركة البترول للكونغو برازافيل

وقّع مجمع سوناطراك، يوم أمس الأحد بالعاصمة، مذكرة تفاهم مع الشركة الوطنية للبترول في الكونغو برازافيل، تهدف إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال المحروقات. وتمّ التوقيع بمقر المديرية العامة لسوناطراك، من طرف الرئيس المدير العام للمجمع، توفيق حكار والمدير العام لشركة (SNPC)، مايكنست راوول أومينغا، بحضور كوادر من الجانبين. وبحسب الشروح المقدمة، تهدف هذه المذكرة لوضع أسس تعاون «فعالة ومستدامة» في مجالات الاستكشاف والتطوير، النقل، التحويل، التوزيع والتموين بالمنتجات البترولية، وتسويق المحروقات. وتشمل المذكرة تبادل الخبرات والتجارب وتطوير المهارات المهنية والتكوين لموظفي الشركة الوطنية للبترول الكونغولية. وأتى التوقيع على المذكرة في إطار زيارة وفد من الشركة الكونغولية برئاسة مديرها العام، مايكسنت راوول أومينغا، مرفوقا بعدد من المسيرين والمديرين العامين للشركات الفرعية. وخلال هذه الزيارة الممتدة من السادس عشر إلى العشرين من جويلية الجاري، سيزور الوفد الكونغولي العديد من منشآت سوناطراك، لاسيما حقل النفط حاسي مسعود، حقل الغاز حاسي الرمل، المنطقة الصناعية بأرزيو، ومصفاة الجزائر، فضلا عن مؤسسات التكوين وبالأخص المعهد الجزائري للبترول بيومرداس، وأكاديمية سوناطراك للمناجمت بوهران. وفي كلمته بالمناسبة، أكّد حكار أنّ زيارة الوفد الكونغولي «تأتي في إطار التعاون الذي تم إطلاقه عقب اجتماعات المنظمة الافريقية لمنتجي النفط»، مبرزا أن «هذه الزيارة ستسمح للوفد بالتعرف على سوناطراك وتبادل الخبرات والتجارب مع إطارات المجمع فيما يخص جميع حلقات السلسلة الصناعية للنفط والغاز». وأضاف المسؤول الأول في سوناطراك أن «الطرفين يعملان معا على تقاسم التجارب من خلال مراكز التكوين التابعة لشركة سوناطراك لاسيما المعهد الجزائري للبترول وأكاديمية المناجمنت، وهو ما سيتيح للشركتين التعرف على بعضهما البعض بشكل أفضل والبحث عن فرص الشراكة وتطوير التعاون جنوب-جنوب»، مؤكداً أنه لدى الشركتين «الكثير من المزايا» لتطوير هذه الشراكة. وبحسب تصريحات حكار، «ستعمل الشركتان معاً لتطوير نموذج انتقال طاقوي بطريقة تلبي وتحترم أهداف التنمية لكلا الطرفين والسعي إلى طريق إفريقيا. وستسمح هذه المذكرة ستسمح للشركتين بالعمل سوية في مجال البحث والاستكشاف في الكونغو الذي يتمتع باحتياطات نفطية وغازية هامة»، مضيفاً أنّه سيتم استحداث لجان مشتركة لهذا الغرض. من جانبه، أبرز المدير العام للشركة الكونغولية علاقات التعاون القائمة بين جمهوريتي الكونغو برازافيل والجزائر، لاسيما من خلال الاجتماعات المختلفة التي عُقدت لإعادة إطلاق المنظمة الافريقية لمنتجي النفط، في سياق اقتصادي خاص. وفي هذا الصدد، أكد المسؤول بأنه «يتعين على الشركتين تعزيز التعاون جنوب-جنوب لتجنب مفاجآت جديدة»، مؤكّداً أنّ «الوفد الكونغولي جاء للسعي إلى شراكة متينة ودائمة من سوناطراك». وأكد أومينغا أن الجزائر وسوناطراك يعتبران «نموذجاً يحتذى به» في مجال الطاقة، مشدّداً أن زيارته للشركة الجزائرية ومرافقها «ستسمح للوفد بالمغادرة بشهادة جيدة للسلطات الكونغولية وعلى رأسها رئيس الدولة ووزير المحروقات». وذكر في هذا السياق بالدعم الذي قدمته سوناطراك عام 1974 لجمهورية الكونغو في مجال المحروقات، مضيفا أن شركة النفط الكونغولية تعتمد بشكل كبير على خبرة سوناطراك التي تعد شركة «نموذجية»، من أجل إعادة بعث هذا التعاون الثنائي.

عنابة: وصول أول رحلة على الخط البحري الجديد لنقل المسافرين عنابة- جنوة

رست مساء يوم السبت الفارط باخرة «طارق بن زياد» بميناء عنابة وعلى متنها 817 مسافرا من أبناء الجالية الوطنية بالخارج ضمن أول رحلة على الخط البحري الجديد لنقل المسافرين الذي تم فتحه بين عنابة و جنوة بإيطاليا . وكانت في استقبال أبناء الجالية بالمحطة البحرية لعنابة سلطات الولاية المدنية والعسكرية و عدد من نواب المجلس الشعبي الوطني يتقدمهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، سليم مراح الذي أكد في تصريح لوأج «حرص الدولة الجزائرية على التكفل بانشغالات أبناء الجالية و اتخاذ التدابير الضرورية لتمكينهم من التنقل في أحسن الظروف والعودة لفضاء العطلة الصيفية بين أحضان أهاليهم بالوطن الأم» . من جهتهم عبر عدد من المسافرين عن سعادتهم لفتح هذا الخط البحري الجديد بين عنابة و إيطاليا والذي مكن حسبما صرح به المسافر سيد أحمد المقيم بمدينة ميلان بإيطاليا عددا كبيرا من أبناء الجالية المقيمين بإيطاليا وعدة دول أوروبية مجاورة لها من السفر عبر هذا الخط والعودة للاصطياف بالوطن في أحسن الظروف. نفس الانطباع تقاسمه معظم المسافرين قبل مغادرتهم للمحطة البحرية لعنابة بعد إتمام إجراءات الدخول من بينهم راضية المقيمة بروما بإيطاليا و المتجهة إلى مدينة سطيف و التي لم تخف سعادتها بحفاوة الاستقبال بالمحطة الجديدة لعنابة وارتياحها للتدابير التي تتخذها الدولة للتكفل بانشغالات أبناء الجالية خاصة منها المتعلقة بتخفيف أعباء السفر و أوضحت ذات المسافرة بأن فتح خطوط جديدة للنقل البحري للمسافرين «يساهم بقدر كبير في التخفيف من أعباء السفر خلال موسم الاصطياف ويمكن عددا كبيرا من العائلات المقيمة بالخارج من العودة للاصطياف بين أحضان ذويهم و في ظروف مريحة». ووقف نواب المجلس الشعبي الوطني وسلطات الولاية على ظروف إتمام إجراءات السفر بالمحطة البحرية لعنابة التي هيئت بها كل الإمكانيات التقنية والشروط التنظيمية لضمان سيولة العملية بالنسبة للمسافرين و أصحاب المركبات كما لوحظ. و ستغادر الباخرة «طارق بن زياد» غدا الاثنين ميناء عنابة باتجاه جنوة في رحلة لنقل المسافرين بين المدينتين الجزائرية والإيطالية كما تمت الإشارة إليه.

وزير العمل يؤكد على ضرورة تعزيز أدوات الضمان الإجتماعي التكميلي

أكد وزير العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي، فيصل بن طالب، يوم أمس الأحد بمستغانم على ضرورة تعزيز أدوات الضمان الإجتماعي التكميلي و توسيع قاعدة المنخرطين في التعاضديات الإجتماعية. وقال السيد بن طالب خلال تدشينه لمركز الراحة و الاستجمام لتعاضدية صناعة البترول بالمركب السياحي «صابلات» ببلدية مزغران أن «القيمة الأساسية للتعاضديات الاجتماعية هي التغطية التكميلية للضمان الاجتماعي للمواطن و التكفل الاجتماعي و الصحي بالطبقة الشغيلة». و أردف الوزير «من خلال الأدوات الاختيارية و التكميلية التي تمنحها التعاضديات الاجتماعية لمنخرطيها المساهمة في تعزيز النظام الوطني للتغطية الاجتماعية وكذا إنجاز عدد من المرافق التي تدخل في النشاط الاجتماعي و الترفيهي التي يستفيد منها المنخرطون». و بعد أن أثنى على مركز تعاضدية صناعة البترول التي تضم 250 ألف منخرط قال المسؤول الأول عن القطاع «لابد للتعاضديات الاجتماعية المقدر عددها ب29 بالجزائر تضم 1.5 مليون منخرط بمختلف القطاعات أن تحذو هذا المنحى الرامي إلى توسيع قاعدة المنخرطين و المساهمين في العملية التكميلية للضمان الاجتماعي». قام السيد بن طالب قبل ذلك بمعاينة الوكالتين الولائيتين لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (كناس) و إطارا من ولايات مستغانم و غليزان و الشلف و عين الدفلة و معسكر و سيدي بلعباس و عين تموشنت و تيارت. و يهدف هذا اللقاء إلى رفع توصيات حول عقد النجاعة و الأداء باعتباره أداة لتطبيق مخطط العمل للتكفل بالمريض و المنظومة الميزانياتية الجديدة المنبثقة عن القانون العضوي 15-18.

تحصي زهاء 5.800 مستفيد. و بعد أن أكد على الجهد الذي بذلته الدولة لإدماج أزيد من 500 ألف مستفيد دعا السيد بن طالب إلى تسوية الملفات التي لا تزال عالقة لاسيما على مستوى قطاعي الداخلية و التربية الوطنية. و مستهل زيارته لولاية مستغانم أشرف الوزير على افتتاح الجامعة الصيفية لقطاع الصحة التي تقام بمعهد العالي للتكوين شبه الطبي على مدار ثلاثة أيام بمشاركة 50 إطارا من ولايات مستغانم و غليزان و الشلف و عين الدفلة و معسكر و سيدي بلعباس و عين تموشنت و تيارت. و يهدف هذا اللقاء إلى رفع توصيات حول عقد النجاعة و الأداء باعتباره أداة لتطبيق مخطط العمل للتكفل بالمريض و المنظومة الميزانياتية الجديدة المنبثقة عن القانون العضوي 15-18.

إنتاج صيدلاني: المصالح المختصة تواصل العمل لتزويد السوق بالأدوية والمستلزمات الطبية

أكدت وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لشركاتها في بيان لها، يوم أمس الأحد، أن مصالحها المختصة تواصل العمل باستمرار لضمان التزويد المستمر للسوق بالأدوية والمستلزمات الطبية الموجهة للصيادلة الخواص وكذا المستشفيات، وذلك «رغم المحاولات المتعددة لخلق بعض الاضطرابات». وأوضحت الوزارة، في بيانها، أنها قامت بمعالجة جميع الإخطارات الواردة عبر قنوات الاتصال الرسمية أو عبر البريد الإلكتروني (Observa-toire@miph.gov.dz) وذلك «بالتنسيق مع الشركاء الذين تواصلوا معنا». وذكرت في هذا الشأن، بالإشكالية الأخيرة التي عرفتها مواد التخدير الموجهة لجراحة الأسنان والتي «تم التكفل بها وحلها نهائيا بالتعاون مع الجهات المعنية» حسب البيان.

كما أشارت الوزارة في بيانها إلى أن نشاط المرصد الوطني لليقظة لتوفر المواد الصيدلانية مستمر عن طريق عقد اجتماعات تنسيقية مصغرة أو عبر مراسلات أو الرسائل الإلكترونية، «بسبب بعض الخلفيات الناشئة بين هيئات أعضاء المرصد، حيث ستستأنف حضوريا، هذا الأسبوع».

وعليه، دعت الوزارة شركاءها إلى «التحلي بروح المسؤولية في ممارسة مهامهم. وكذا تلك التصريحات الموجهة للرأي العام، والالتزام بنهج بناء يستهدف المصلحة المطلقة للمريض والحفاظ على الصحة العمومية، بما يتماشى مع النهج الذي تسيرعليه وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني»، يضيف البيان.

الجزائر- الصين : علاقات تاريخية نموذجية وشراكة إستراتيجية شاملة

وكالات يعقوب ح

تتميز العلاقات بين الجزائر والصين بعمقها التاريخي وطابعها الإستراتيجي الشامل ومن شأنها أن تتعزز أكثر وترتقي إلى مستويات أعلى بمناسبة زيارة الدولة التي سيشرع فيها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى هذا البلد الصديق، بداية من اليوم الإثنين، بدعوة من نظيره الصيني، السيد شي جين بينغ. و تندرج هذه الزيارة في إطار تعزيز العلاقات المتينة والمتجذرة وتقوية التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين. و تعود العلاقات التاريخية مع الصين مباشرة بعد إعلان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 لتتطور العلاقات بشكل أكبر بعد استقلال الجزائر و يطمح البلدان إلى الارتقاء بالشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تجمعهما منذ سنة 2014 إلى مستويات أعلى وآفاق أرحب بما يخدم مصالح الدولتين والشعبين وبما يحقق طموحاتهما في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ومساعي تعزيز التموقع الإقليمي والدوليوذلك انطلاقا من التزامهما بمبدأ الاحترام والمصالح المتبادلة وفي ظل حرص قائدي البلدين على التشاور المستمر والتعاون الوثيق. و في هذا الاطار كان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قد أشاد في رسالة تهنئة وجهها إلى رئيس جمهورية الصين الشعبية السيد شي جين بينغ بمناسبة إعادة انتخابه من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني شهر مارس الفارط، بعمق علاقات الصداقة والتعاون التاريخية التي تجمع البلدين مبرزا أهمية مواصلة العمل سويا قصد تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة والارتقاء بها إلى مستويات أرحب تعكس طموحات الشعبين الصديقين وتحقق مصالحهما المشتركة.من جانبه نوه الرئيس الصيني في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس تبون العام الماضي بمناسبة إحياء ذكرى استرجاع السيادة الوطنية بعلاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة القائمة بين البلدين، والتي واصلت تطورها لتصل إلى مستويات جديدة حيث تترسخ الثقة السياسية المتبادلة يوما بعد يوم ويحرز التعاون العملي نتائج مثمرة.و أعرب الرئيس الصيني عن استعداده لبذل جهود مشتركة مع الرئيس تبون من أجل توطيد الصداقة التاريخية والثقة الاستراتيجية المتبادلة بين البلدين ودفع التواصل والتعاون بينهما في كافة المجالات في إطار بناء مبادرة «+الحزام والطريق+».و في مسعى توطيد العلاقات الثنائية وقع البلدان شهر نوفمبر الماضي على الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل للفترة 2022-2026 والتي تهدف إلى مواصلة تكثيف التواصل والتعاون في كافة المجالات بما فيها الاقتصاد والتجارة والطاقة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والفضاء والصحة والتواصل الإنساني والثقافي إضافة إلى تعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية للبلدين. و لتعزيز التعاون البرلماني بين البلدين تم شهر فيفري 2022 تم تنصيب المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر- الصين بهدف مسايرة التطور الملحوظ في العلاقات الثنائية والذي تجسد من خلال تكثيف تبادل الزيارات رفيعة المستوى وتعزيز التشاور حول عديد المسائل الإقليمية والدولية.و في المجال الاقتصادي تعرف وتيرة الشراكة الثنائية تسارعا متواصلا من خلال انجاز مشاريع عديدة ذات أهمية استراتيجية للاقتصاد الجزائري، على غرار ميناء الوسط بشرشال واستغلال الفوسفاط والحديد وتطوير شبكة السكك الحديدية وهو ما من شأنه أن يرفع من مستوى الاستثمارات الصينية في الجزائر و أصبحت الصين خلال السنوات الماضية أهم الشركاء التجاريين وتحتل المركز الأول من حيث تموين السوق الجزائرية بقيمة فاقت 9 مليار دولار سنويا وبنسبة تجاوزت 16,5 بالمائة، حسب معطيات الجمارك الجزائرية. و يتم حاليا العمل على تعزيز الشراكة الجزائرية - الصينية في مجالات الطاقات الجديدة والمتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية الكهروضوئية والهيدروجين وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الجوفية إلى جانب مجال تصنيع المعدات واستغلال الموارد المنجمية المستخدمة في صناعات الطاقة المتجددة.

مجموعة «البريكس» ومبادرة «الحزام والطريق» آفاق واعدة لتعاون وثيق

و يمتلك البلدان مؤهلات كبيرة للارتقاء بالتعاون الثنائي إلى مستويات أعلى حيث تسعى الجزائر للانضمام إلى مجموعة «البريكس» التي تضم إلى جانب الصين كلا من البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا وذلك خلال العام الجاري مثلما أكده رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في العديد من المناسبات، مبرزا أن الصين وروسيا وجنوب إفريقيا رحبت بانضمام الجزائر و كان وزير الشؤون الخارجية الصيني، وانغ يي قد صرح بأن بلاده ترحب بانضمام الجزائر إلى مجموعة «البريكس» مشيرا إلى أن الجزائر «بلد ناشئ كبير» و «ممثل للاقتصادات الناشئة» كما أوضح أن بلاده «على استعداد للعمل مع الجزائر من أجل لعب دور بناء في تحقيق السلم والتنمية عبر العالم». و إلى ذلك فإن علاقات التعاون بين الجزائر والصين قد تطورت بشكل أكبر في إطار مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها الصين سنة 2013 وانضمت إليها الجزائر سنة 2018. و تقوم هذه المبادرة على المنفعة المتبادلة والتعاون البناء بين الأمم والشعوب وفق منظومة عالمية هادفة وعادلة من أجل السلم والأمن الدوليين بعيدا عن هيمنة أي منظومة بذاتها. و في هذا الإطار وقع البلدان شهر ديسمبر الماضي على «الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق» من أجل تعميق وتثمين أكبر للتعاون وعلى «الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات الهامة 2024-2022» التي تعد آلية عملية أخرى من الآليات الثنائية للدفع قدما بالتعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية التي تحظى بالأولوية في السياسة التنموية للبلدين.

تطابق وجهات النظر إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك

و تتقاسم الجزائر والصين نفس الرؤى ووجهات النظر بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك كما يتمسك البلدان بالتواصل والتنسيق الوثيقين بشأن القضايا الإقليمية والدولية لاسيما وان كليهما يدعمان القضايا العادلة والمصالح المشروعة للبلدان النامية. و طوال ستة عقود من العلاقات الدبلوماسية أظهرت كل من الجزائر والصين توافقا تاما في وجهات النظر إزاء عديد القضايا على غرار القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية وضرورة حلهما في إطار الشرعية الدولية، لاسيما قرارات الأمم المتحدة. و في المحافل الدولية يحرص البلدان الصديقان على تكثيف التعاون والتنسيق حول الشؤون الدولية والمتعددة الأطراف والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع مواصلة تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية فضلا عن حل النزاعات عبر الحوار وبالطرق السلمية والتأكيد على ضرورة الحفاظ على المنظومة الدولية التي تكون الأمم المتحدة مركزا لها والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على أساس مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

المُستثمر

ديوان داخلي
الرئيس المدير العام لمؤسسة «gema» للخدمات البحرية: مؤسستنا داعمة للإقتصاد

ريبورتاج
عصرنة للخدمات و إستجابة للمتطلبات

ريبورتاج
رقمنة النظام المصرفي... «المحاظرة جزاء 01» تجمع النخب الجزائرية بالشباب المبتكر

الإثنين 3 جمادى 2023
العدد 168 - الثمن 15دج
www.Almostathmir.dz
يومية وطنية

المُستثمر بحيوية بحيرة جديدة
رهانات وعزيمة ثابتة

ريبورتاج
الجزائر ترقب ثمار «اتفاقيات» 2022

تحقيق
إعـادة بـعـث خدمات فنادق المجمع العمومي للفندقة بشراكة قطرية

ملف
تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة
سوق السيارات «إنعاش و إنعاش»!

الثلاثاء 4 جمادى 2023
العدد 169 - الثمن 15دج
www.Almostathmir.dz
يومية وطنية

تطوير شبكة السكك الحديدية
شريان الإقلاع الاقتصادي

ريبورتاج
«باتنة»، قطب صناعي هام يراهن على التموقع في السوق العالمية

حدث
خليفاتي : بعث مباحثات مجلس التجديد الاقتصادي والحكومة قريبا

ملف
إصلاحات الجماعات المحلية أولى خطوات التغيير لبلوغ الأهداف المنشودة

الثلاثاء 15 جمادى 2023
العدد 179 - الثمن 15دج
www.Almostathmir.dz
يومية وطنية

«الشان» ... في بلد «الشان»
«عين» على الرياضة و«أخرى» على الإقتصاد

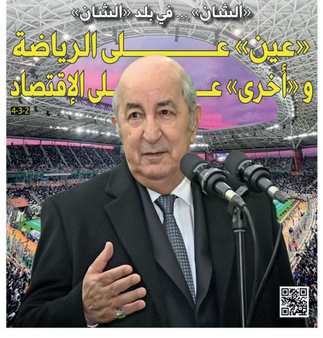

إقتصاد بلادي جميعنا.. شركاء فيه

جريدة "المستثمر" هي صحيفة يومية متخصصة والتي أصبحت مصدر موثوق في الجزائر
خاصة بالنسبة لرجال الأعمال و المؤسسات الحكومية وأصحاب الشركات الناشئة
جريدة المستمثر هي مؤسسة إعلامية تهتم بالشأن الإقتصادي ومقرها الجزائر العاصمة
وتعتبر بمثابة دليل للمستثمرين واصحاب المشاريع الذين يبحثون عن التميز
في مختلف مجالات الإستثمار

تصدر عن م ذ ش و م م
سفن سيرفي

المدير العام
مسؤول النشر :
يعقوب حاج جيلاني

العنوان الإجتماعي :
حي 08 ماي 1945 ، فيلا رقم 03 ، جسر قسنطينة ، الجزائر

رقم الهاتف : 023937724 ؛ 0550745056

الموقع الإلكتروني :
www.almostathmir.dz

البريد الإلكتروني :
almostathmir.dz@gmail.com

الطبع :
SIMPRAL

التوزيع :
EURL SEVEN SURVEY

لكل إعلاناتكم على جريدة المستثمر إتصلو بمؤسسة الوطنية للإتصال ، النشر و الإشهار بوكالة ANEP ، المتواجدة ب 01 نهج باستور الجزائر

ملاحظة : كل الوثائق و الصور التي تصل الجريدة لاترد إلى أصاحبها سواء نشرت أو لم تنشر

أمينـــاتـــوحيـــــدارتستـــعـــرض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالأراضـــي الصحراويـــة المحتلـة

استعرضت رئيسة الهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي «ايساكوم» اميناتو حيدار بإسهاب و بشكل مفصل في ندوة نظمتها بإقليم الباسك بإسبانيا مختلف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في الجزء المحتل من الاراضي الصحراوية على يد قوات الاحتلال المغربية.
ووفق ما افادت به «ايساكوم» على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» فقد تم تنظيم الندوة المخصصة لتقديم التقرير الحقوقي الأخير الخاص بالصحراء الغربية بمتحف «سان تلمو» بمقاطعة سان سيباستيان الباسكية وسط حضور كبير من السياسيين و الحقوقيين و المتضامنين الباسكيين و الجالية الصحراوية و بحضور وفد من النساء الصحراويات القادمات من مخيمات العزة و الكرامة.
و حسب التقرير الذي يوثق لجرائم المغرب الحقوقية خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2020 الى ديسمبر 2022 فان سلطات الاحتلال المغربي تمارس مختلف انواع انتهاكات حقوق الانسان بحق الصحراويين خاصة المدافعين عن حقوق الانسان في ظل حصار عسكري و اعلامي مضروب على الاقليم المحتل من قبل نظام المخزن لحجب حقيقة ما يحدث عن الرأي العام العالمي.
و أبرزت في السياق أن هذه الانتهاكات الجسيمة زادت بشكل كبير جدا في ظل اصرار الشعب الصحراوي على ممارسة حقه في الحرية وتقرير المصير وفق ما تكفله الشرعية الدولية منتقدة صمت المجتمع الدولي ازاء هذه الانتهاكات وهو ما شجع دولة الاحتلال على الامعان في قمع المدنيين و الحقوقيين الصحراويين.
كما قدمت حيدار نماذج عن الانتهاكات الجسيمة التي تطال المدافعين عن حقوق الانسان بسبب نضالهم السلمي من أجل فضح حقيقة الاحتلال بمن فيهم اعضاء الهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي الذين يتعرضون الى مراقبة لصيقة و تضييق كبير أثر على حياتهم بشكل كبير.
و بالمناسبة طالبت الناشطة الحقوقية ذاتها المجتمع المدني و السياسي الباسكي بمضاعفة الجهود من أجل المرافعة عن حق الشعب الصحراوي في الحرية و تقرير المصير و ادانة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال المغربي ضد المدنيين الصحراويين مذكرة اياهم بمعاناة السجناء السياسيين الصحراويين في سجون و زنازين الاحتلال و حرمانهم من ابسط حقوقهم المكفولة دوليا كالحق في العلاج.
و في ختام الندوة قدمت عضو المكتب التنفيذي للهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي مينة اباعلي شهادة حية جد مؤثرة عن حجم معاناة المدافعين عن حقوق الانسان و الصحراويين بشكل عام بالجزء المحتل من الصحراء الغربية.
ووفق ذات المصدر فقد اثرت هذه الشهادة بشكل كبير في الحضور و سالت دموع بعض الحاضرين من هول الأفعال الاجرامية التي يقوم بها الاحتلال المغربي لردع المناضلين الصحراويين المطالبين بالاستقلال و كسر شوكة المقاومة السلمية و ترهيب المواطنين الصحراويين العزل.
هذا و قد نشرت «ايساكوم» صورا توثق للاستقبال الذي خصصه عمدة بلدية سان سيباستيان الباسكية للمدافعتين عن حقوق الانسان رئيسة الهيئة امينتو حيدار و عضو المكتب التنفيذي للهيئة مينة اباعلي.
وحضر حفل الاستقبال عمدة البلدية و العمدة السابق للبلدية خوان كارلوس و مستشارين من مختلف الاحزاب. و خلال الاستقبال رحب العمدة و مرافقيه بالمدافعتين الصحراويتين عن حقوق الانسان و عبروا لهما عن دعمهم الكامل لنضالهما السلمي و مناصرة قضية شعبهما العادلة.
كما كان اللقاء مناسبة للحديث عن الوضع المزري لحقوق الانسان وما يتعرض له الشعب الصحراوي و المناضلون الصحراويون من قمع و مصادرة لأدنى الحقوق.
و في مداخلة لها أمام مستقبليها وجهت رئيسة الهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي امينتو حيدار نداء ملحا للحضور لزيارة الاراضي المحتلة من اجل كسر الحصار المضروب عليها من طرف نظام الاحتلال المغربي و التحسيس بمعاناة المعتقلين السياسيين الصحراويين و عائلاتهم مناشدة اياهم ببذل قصارى الجهود من اجل اطلاق سراحهم.

منتخبون إيطاليون يجدّدون دعمهم نضال وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

أعرب منتخبون إيطاليون، السبت الفارط، عن دعمهم للنضال العادل للشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير والاستقلال. نقلت وكالة الأنباء الصحراوية (واص) على لسان رئيس بلدية ماتوفا بمقاطعة لومبارديا، بنيامينو مورسيلي، إبرازه دعم وتضامن بلديته مع الشعب الصحراوي وقضيته العادلة، مشيرا إلى أن الشعب الصحراوي «يستحق مساعدة كل محبي السلام، لأنه يناضل من أجل كرامته وتقرير مصيره واستقلاله». جاء ذلك خلال استقباله مجموعة من الأطفال الصحراويين، بمقر البلدية، بحضور كل من باربرا شيليبي، نائبة رئيس البلدية وممثل جبهة البوليساريو في المنطقة، عمر حسنة ورئيس جمعية «فاضل اسماعيل»، ماوريو كافارا. بدورهم، أهدى الضيوف الصحراويون الشباب إلى المسؤول المحلي المنتخب، علم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، حيث وعدهم برفعه بجانب العلم الإيطالي أمام البلدية، طيلة فترة إقامتهم بها. وفي ذات السياق، استقبل عمدة ديكومونا بفلورنسا، ستيفانو باتشياتوري، مجموعة من الأطفال الصحراويين، بحضور نائبته جوليا فوسي وممثل جبهة البوليساريو في منطقة توسكانا، عبد الله بوشيبة. وبهذه المناسبة، جدد ستيفانو باتشياتوري دعمه لنضال الشعب الصحراوي، معربا عن سعادته برؤية الأطفال الصحراويين أمامه. وشكر ممثل الجبهة، سلطات وأهالي المدينة على الترحيب الكبير مشيرا إلى أن الشعب الصحراوي «لن ينسى دعم الشعوب الحرة له في نضاله من أجل الحرية». وكجزء من برنامج «عطل في سلام» دائما، استقبل المجلس البلدي لبلدية مونتيسبيرتولي، بفلورنسا دائما، مجموعة أخرى من الأطفال الصحراويين المتواجدين هناك منذ 2 جويلية الفارط، وتمنى لهم إقامة هادئة، مؤكدا دعمه وتضامنه مع القضية الصحراوية العادلة حتى تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

على هامش مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الأحزاب العربية تشيد بدور الجزائر في إنهاء الانقسام الفلسطيني

أشادت الأحزاب العربية المشاركة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني بدور الجزائر الثابت في دعم القضية الفلسطينية، مشيرة إلى احتضانها مؤتمر «لمّ الشمل الفلسطيني»، الذي كان تحت رعاية رئيس الجمهورية، بحر أكتوبر 2022، في بيان ختام اجتماع الدورة الرابعة لمؤتمر الحوار المنعقد السبت في مدينة ينتشاون الصينية، جمع بين الحزب الشيوعي الصيني وأحزاباً من الدول العربية. أعربت الأخيرة عن «تقديرها للشقيقة الجزائر على دورها في احتضان الاجتماع الأخير للفصائل الفلسطينية» في أكتوبر الماضي والذي توّج بتوقيع 14 فصيلاً فلسطينياً على إعلان الجزائر لإنهاء الانقسام الداخلي. وكانت الجزائر احتضنت في أكتوبر 2022، قادة الفصائل الفلسطينية بعد 15 عاماً من الانقسام، بمناسبة «مؤتمر لمّ الشمل من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية»، وتمّ التوقيع على إعلان الجزائر الذي يضع حداً للانقسام، ويكون بمثابة أرضية صلبة لتحقيق الوحدة بين الفصائل. وأكّد إعلان الجزائر أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كأساس للصمود ومقاومة الاحتلال الصهيوني، لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد لقيت هذه المبادرة إشادة فلسطينية ودولية واسعة، حيث وصفتها الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق المصالحة، بـ«الانتصار الكبير للقضية الفلسطينية»، معبرة عن «تقديرها لجهود ودور الجزائر ورئيس الجمهورية في لمّ الشمل الفلسطيني». وجدّدت الأحزاب والقوى العربية تمسكها الكامل والمبدئي بالحقوق الفلسطينية المتمثلة في إنهاء الاحتلال، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس وحق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها وفقاً للقرار الأممي 194، والإفراج عن الأسرى وحماية المقدسات ووقف الاستيطان وسياسة التطهير العرقي في القدس. وأشارت إلى أن العدوان الصهيوني المتواصل على الشعب الفلسطيني، ليس سوى «استمرار ممنهج لطبيعة السياسات الفاشية للاحتلال، الذي لا يستطيع إلاّ أن يتغذى يومياً بدم الأبرياء وارتكاب المجازر». وأعلنت القوى والأحزاب في اللقاء، رفضها لكل أشكال التطبيع مع الاحتلال، وشدّدت على أهمية توسيع دائرة مناهضة التطبيع في جميع البلدان العربية ومقاومته، باعتباره «أحد الأدوات المهمة للتصدي للاحتلال ونزع الشرعية عنه في المحافل الدولية». وناقشت الأحزاب والقوى العربية ما يجري من عدوان همجي وإجرامي على الشعب الفلسطيني، وما تعرضت له مدينة جنين ومخيمها مؤخرا من مجزرة وتدمير المنازل والبنية التحتية، إضافة لما تتعرض له الأسيرات والأسرى من سياسة تنكيل وقمع مُمنهجة، خاصة سياسة الإهمال الطبي التي تمارس بحقهم. وحيّت الأحزاب والقوى العربية، الشعب الفلسطيني وصموده وثباته على أرضه، مؤكدة ثقتها بقدرته على التصدي للعدوان الصهيوني الغاشم الذي يرتكب «جرائم حرب يندى لها جبين البشرية». وتناول المؤتمر الشراكة الاستراتيجية بين الحزب الشيوعي الصيني والقوى والأحزاب العربية الستين المشاركة، من بينها وفد من حزب جبهة التحرير الوطني، والتي تمثل 16 دولة عربية.

المُستثمر

www.Almostathmir.dz

16 يومية وطنية

الأثنين 17 جويلية 2023 العدد 303 - الثمن 15دج

دورُ الجزائر في خَلق "نظامٍ متعدِّد الأقطَاب"

هـارْلـي شـلائـجِـر

نائب رئيس مجلس إدارة «معهد شيلَر»

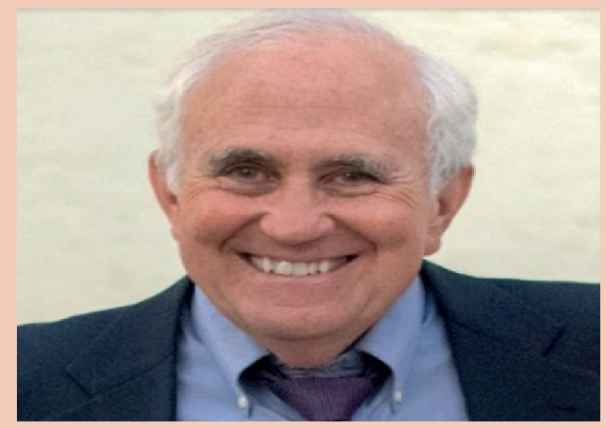

ترجمــة: د. جلــة سماعيــن

في الثاني من شهر جويلية من عام 1957، خاطَب سيناتورٌ أمريكيٌّ شاب مجلسَ الشيوخ حول ما أسماه «أخطر مأزق» يُواجه الولايات المتحدة. وكان ما أدلى به جون كينيدي في نقده للدعم الأميركي لاستمرار الحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر قد تبيّن في وقت لاحق أنه بمثابة «بيانٍ نبويّ» حيث قال: «إن الولايات المتحدة قد فشلت في معالجة المشكلة بشكل مباشرٍ وفعَّال»، وأضاف «فقد رفضنا الاعتراف بالمطلق أن تكون تلك سُشكلتنا». وتابع كينيدي حديثه بالقول أن المشكلة تكمن في أن فرنسا وبقية العالم رفضوا الاعتراف بـ«الوجه المتغيّر للقومية الإفريقية». وهذا الرفض يقود إلى ما وصفه بـ «كارثةٍ شاملة في الجزائر». وفي مقابل ذلك، حثَّ كينيدي الولايات المتحدة على أن «تضغط بقوةٍ ولكن بجرأةٍ كذلك، من أجل جيلِ صداقةٍ جديد بين الدول المُتساوية والمستقلة». واختتمَ حديثه قائلاً: «قد يكون الأوان قد فات اليوم لذلك... لكننا لا يمكن أن نفشّل في بذل ما نستطيعه من جهد». غير أنه ولسوء الحظ، لم يكن هناك منذ مقتل كينيدي في عام 1963 أيُّ قادة في الولايات المتحدة كانوا قد أظهروا تفهُّمًا لهذه المشكلة. بل على العكس من ذلك، كانت الولايات المتحدة في طليعة سياسة استعمارية جديدة خانقة من خلال إجراءات السيطرة على الائتمان وشروط التجارة وانتهاج سياسة التدخل العسكري في بعض الأحيان لفرض نهب المواد الخام وجلب العمالة الرخيصة، وهي ما يطلق عليه الآن «النظام القائم على القواعد» (Rules-based Order) من مبدأ «نحن، القوى الغربية المهيمنة، من نضع القواعد، ويجب عليكم أن تطيعوها (الامتثال لها)». ومع ذلك، فبدأت تلوح الآن في الأفق نهايةٌ لهذا النظام، حيث تجد دول جنوب الكرة الأرضية صوتها في الانتقال إلى مؤسساتٍ جديدة خارج سيطرة مدينة لندن، ووول ستريت، وصندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، يتعيَّن على الجزائر في الوقت الحالي أن تلعب مرة أخرى دورها الرئيسي، تمامًا كما فعلت في معركة تحصيل استقلال المُستعمرات في خمسينيات وأوائل ستينيَّات القرن العشرين. ويمكن أن نستحضرهنا ما قاله الرئيس بوتين في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في 14 جوان 2023، «إنه لحتميٌّ أن ينتهي هذا النظام الاستعماري الجديد القبيح». ولقد حضَر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبورن هذا الاجتماع أين التقى فيه بوتين ومسؤولين روس آخرين في موسكو، ووقَّع اتفاقيات اقتصادية وتجارية متعدّدة. ومن بين ما شملته المواضيع التي تناولوها مسألة انضمام الجزائر إلى «تكتل مجموعة البريكس»، وهو تكتلٌ تطلب دولٌ أخرى العضوية فيه على نحو مصر والمملكة العربية السعودية والبحرين، فضلًا عن الأرجنتين وإندونيسيا. ولقد برز تحالف مجموعة البريكس باعتباره البديل الرائدَ في وجه الخضوع لحكم القلة في الغرب، فبنك التنمية التابع لمجموعة البريكس تحوَّل إلى مصدر ائتمانٍ للحماية من ابتزاز المؤسسات المالية الغربية، ناهيك عن تحوّله إلى آلية لتمويل التصنيع وتطوير التكنولوجيات الجديدة والبنية الأساسية. زيادةً على ذلك، فسوف تشهد هذه العملية تطوّرا مع زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون هذا الأسبوع إلى الصين. فالحاصل أن روسيا والصين قد أصبحتَا مصدرَ أملٍ للدول التي شهدت سحْق آمالها التنموية مرارًا وتكرارا من جانب القوى الغربية، في الوقت الذي لا يفهم فيه القادة الغربيون -أو لا يستمعون- أمثال بايدن وبلينكن وسوناك وماكرون أن القادة في جنوب العالم يتحرَّكُون بشكل متواصل في الدفاع عن حقهم السيادي في التنمية. فهل يا ترى ينتبه الغرب إلى الفشل الوشيك للنظام الأحادي القطبية؟ أم أنه سوف يستمر في استخدام «الحرب بالوكالة» ضد روسيا وفي السيرورة نحو مواجهة مستقبلية مع الصين، وذلك للدفاع عن امتيازاته في النَّهب؟ الآن، وبعد مضيّ أكثر من ستين عامًا، أصبح الأملُ في «نظامٍ جديد» قائمًا، وهو ما كان موضوع خطاب جون كنيدي أمام مجلس الشيوخ، الذي أصبح بدوره ساطعًا أكثر من أيّ وقت مضى. فهل سيُعير في الأخير الغرب اهتمامًا لكلماته، وسيبدّل «جهدًا جريئًا» لوضع نفسه في صفِّ العدالة والتنمية والسلام؟ **حظٌّ موفَّقٌ سيدي الرئيس في مُهمَّتك إلى الصين، فستحملُ معك آمال أمَّتك، وأولئك الذين يسعون لبناء نظام عالميٍّ جديد متعدّد الأقطاب يتكوّن من «دول مُتساوية ومستقلّة».**